وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسـم علم الإجتماع السياسي و العلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : شؤون إقتصادية و دولية

إشكالية التكامل المغاربي في ظل العولمة

إعـداد الطالـب :

مالك صوفيان

تحت إشراف :

د. عبير بوضياف

أعضاء المناقشة

أ.شابي عبير.....رئيسا
د.بوضياف عبير.....مشرفا و مقررا
أ.خيدرمحمد كريم.....مناقشا

السنة الجامعية : 2013 - 2014

إهداء

إلى روح والدي

إلى روح والدتي

إلى أخي

إلى أساتذتي و جميع طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل الذين أحبهم

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

شكر و عرفان

أحمد الله عز و جل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه
إياي لإتمام هذا العمل، ومدي بالقوة و العون
لإنجاز مشروع العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و جم التقدير
إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة عبير بوضياف على جميع
توجيهاتها القيمة، و إرشاداتها النيرة، التي ذللت
لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدما لإتمام
هذا البحث، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أشكر جميع من ساعدني، و أمد لي يد العون
من قريب أو من بعيد.

– و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل –

عرض الخطة

مقدمة

الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل.

المبحث الثاني: التكامل الإقليمي السياسي.

المبحث الثالث: التكامل الإقتصادي.

الفصل الثاني: ماهية إتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي و دوافع قيامه.

المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث: دوافع قيام إتحاد المغرب العربي و أسباب فشله.

الفصل الثالث: مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل العولمة.

المبحث الأول: العولمة و أهم تحديات إتحاد المغرب العربي.

المبحث الثاني: سبل تفعيل إتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث: المشاهد المستقبلية لإتحاد المغرب العربي.

خاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مساحة دول إتحاد المغرب العربي	56
2	الإمكانيات الزراعية لدول إتحاد المغرب العربي	57
3	الإمكانيات الطاقوية لدول إتحاد المغرب العربي	58
4	الإمكانيات المعدنية لدول إتحاد المغرب العربي	58
5	سكان المغرب العربي لدول إتحاد المغرب العربي	59

الملخص

يعتبر التكامل الإقليمي من أهم مميزات القرن الواحد و العشرون،و ذلك نظرا للفوائد الكبيرة التي أصبحت تحظى بها الدول في إطار التكامل في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية و الإجتماعية.كما أن العولمة تعتبر أحد أهم ظواهر القرن وذلك نظرا للتغييرات الجذرية التي أحدثتها على المستوى الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية،السياسية، الإجتماعة و الثقافية.فقد أصبحت التحديات كبيرة أمام الدول، بحيث لم يعد بالإمكان لأية دولة أن تواجهها لوحدها فلذلك توجهت معظمها إلى إقامة تكتلات إقليمية فيما بينها.و من بين التكتلات التي ظهرت في العالم،نجد إتحاد المغرب العربي الذي ظهر سنة 1989.

فقد كانت الأوضاع الداخلية التي عرفتها كل دولة من دول الإتحاد على حدى،و العوامل الخارجية من أهم الأسباب التي أدت إلى تصور إتحاد مغاربي.

فرغم توفر كل مقومات التكامل إلا أن مشروع إتحاد المغرب العربي لم يحقق أهدافه بعد سنوات قليلة من تأسيسه،وذلك لعدة أسباب سياسية،اقتصادية و أخرى قانونية.

فاليوم أصبحت التحديات أكبر خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة و ظهور فاعلين جدد على المستوى الدولي،فلذلك يجب إعادة التفكير في تفعيل إتحاد المغرب العربي من أجل مسايرة التحولات الراهنة.

و الأوضاع التي تعيشها كل دولة من دول الإتحاد حاليا قد تكون ربما سببا في بناء تكامل مغاربي قوي مستقبلا أو البقاء كإتحاد محتشم في ظل التبعية الخارجية و دفعه نحو المزيد من التفكك.

الكلمات المفتاحية:

التكامل،التكامل السياسي،التكامل الاقتصادي،العولمة،العولمة الاقتصادية،العولمة الثقافية،العولمة السياسية.

résumé

L’intégration régionale est considérée l’une des plus importante caractéristique du vingt et unième siècle, et c’est en raison de grands intérêts que les états trouvent dans ce processus d’intégration et dans différents domaines politiques, économiques et sociales.

La mondialisation est aussi considérée l’une des plus grand phénomène de ce siècle, en raison des grand changements qu’elle a apportée au niveau international, dans différents domaines économiques, politiques, sociales et culturel.et a partir de là les états ont pas pu résistées seules face a ces nouveaux défis, pour cela ont eu recours aux intégrations régionales.

Parmi les intégrations qui ont apparues dans le monde, on peu cité l’union du Maghreb arabe qui est apparue en 1989.les situations intérieures qu’a vécus chaque pays seul et les facteurs extérieurs étaient parmi les premières causes de cette apparition. Mais malgré la disponibilité de tous les éléments d’intégration, le projet de l’union maghrébine n’a pas réalisé ses objectifs dés les premières années de son apparition, a cause des problèmes politiques, économiques et d’autres juridiques.

Aujourd’hui les défis sont plus grand, surtout avec la croissance continue de la mondialisation et l’apparition de nouveaux acteurs sur la scène internationale. Donc il faut bien repensé sur le futur de l’intégration maghrébine.et les situations actuelles que vivent chaque état, peuvent être l’une dés cause de la relance de l’intégration, ou de rester une intégration timide sous la dépendance extérieure et le pousser vers plus de désintégration.

Mots clés : Intégration, l'intégration politique, l'intégration économique, la mondialisation, mondialisation économique, la mondialisation culturelle, la mondialisation politique.

abstract

The regional integration is considered one of the most important characteristic of twenty-first century, and it is because of big interests that states find in this process of integration and in various political domains, economic and social.

The globalization is also considered one of the biggest phenomenon of this century, because of big changes that it brought at the international level, in various economic, political domains, social and culturel. And from there states were unable resisted only deal with these new challenges, for it had recourse to regional integration.

Among the integrations which appeared in the world, we cited the Arab Maghreb Union , which appeared in 1989. The internal situations that lived every only country and the outer factors were among the first causes of this appearance. But in spite of the availability of all the elements of integration, the project of the union arabic Maghreb did not realize its objectives dice first years of its appearance, has cause of the political, economic problems and the others legal.

Today, the challenges are great, especially with the continued growth of globalization and the emergence of new actors on the international scene. So it must be rethought on the future integration arabic maghreb.and current living situations that each state can be one cause of the dice stimulus integration , or stay a shy integration in the external dependence and push more disintegration.

Keywords:

Integration, political integration, economic integration, globalization, economic globalization, cultural globalization, political globalization

مقدمة

مقدمة:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات و تطورات سريعة،في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية حيث أصبحت الدول غير قادرة على مواجهة هذه التحولات لوحدها و لهذا لجأت العديد منها نحول التكتل سعيا وراء مسايرة تلك التطورات.

فتعتبر العولمة أحد أهم ظواهر القرن وذلك نظرا للتغييرات الجذرية التي أحدثتها على المستوى الدولي،حيث حولت العالم إلى قرية صغيرة من خلال التقدم العلمي و التكنولوجي الذي عرفته الساحة الدولية،و كذلك مع ظهور المنظمات الدولية التي أصبحت تؤثر على سيادة الدول في شتى المجالات مثل المنظمات الحكومية و الغير الحكومية التي أصبحت تتدخل في شؤون الدول باسم حقوق الإنسان و المنظمة العالمية للتجارة التي ساهمت في إلغاء الحواجز بين الدول و تحرير التجارة العالمية،و زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي ازداد نفوذها و أصبحت منتشرة في كل نواحي العالم.

فمن هذا المنطلق أصبحت الدول مهددة في شتى المجالات،و أن السبيل الوحيد لمواجهة تلك التحديات لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التكتل فلذلك سارعت العيد منها نحول إقامة تكتلات إقليمية من أجل حماية مصالحها و الدفاع عنها.فظهر العديد من التكتلات الإقليمية في العالم بعضها في آسيا و أمريكا و أخرى في أوروبا و إفريقيا،و من بين هذه التكتلات نجد إتحاد المغرب العربي الذي ظهر سنة 1989.

فكانت الأوضاع الخارجية التي انعكست سلبا على دول إتحاد المغرب العربي و الأوضاع السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية الداخلية التي عرفتها كل دولة على حدى في الثمانينات من أهم الأسباب التي كانت وراء قيام إتحاد المغرب العربي الذي كان يهدف إلى توحيد السياسات بين دول المنطقة في المجال السياسي،الاقتصادي،الأمني و الدولي.إلا أنه بعد سنوات قليلة من تأسيسه دخل في مرحلة من الجمود و ذلك نظرا لعدة أسباب داخلية و خارجية.

فاليوم أصبحت التكتلات الإقليمية من أبرز سمات القرن الواحد و العشرين،و أن التحديات بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي عديدة في ظل تنامي ظاهرة العولمة،خاصة مع اعتبار منطقة المغرب العربي من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم،فقد تكون بدون شك مستهدفة من طرف تلك التكتلات أو الدول العظمى ومن هنا قد يكون ربما من الضروري إعادة التفكير في مستقبل الإتحاد المغاربي و تفعيلة في ظل التحولات الراهنة.

1-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في معرفة مستقبل إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة،ففي وقت أين أصبحت التكتلات الإقليمية تعتبر بمثابة وسيلة للتصدي لتلك التحديات الجديدة في ظل العولمة على جميع المستويات السياسية،الاقتصادية،التكنولوجية،الثقافية و الأمنية،بقي الإتحاد المغاربي بعيدا عن تلك التجمعات الإقليمية الفاعلة على المستوى الدولي،و ذلك رغم أنه تأسس سنة 1989،لكنه باء بالفشل بسبب مشاكل سياسية و قانونية وأخرى اقتصادية.فالتكامل الإقليمي أصبح من بين الإستراتيجيات الكبرى للدول في ظل العولمة،لذلك سوف نحاول معرفة مدى أهمية التكامل و تقديم بعض آليات تفعيل التكامل المغاربي في ظل التحولات الراهنة و أهم التحديات التي قد تقف في مساره و في الاخير سوف نحاول تقديم مشاهد حول مستقبل إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات المحلية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

تتميز العلاقات السياسية و الاقتصادية حاليا في لجوء العديد من الدول نحو إقامة تكتلات إقليمية و ذلك سعيا لمواجة التحديات الراهنة و التي قد لا يمكن أن تواجهها كل دولة حلى حدى.وباعتبار إتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي لم يحقق أهدافه،دفع بنا إلى اختياره موضوعا في إطار دراستنا.ويمكن أن نلخص أهم الأسباب فيما يلي:

- بما أنني طالب في العلاقات الاقتصادية الدولية وبحكم أنني أنتمي إلى الوطن العربى لقد رغبت في تقديم عمل يخص إتحاد المغرب العربي.

- رغبتي في رؤية إتحاد المغرب العربي كتكتل إقليمي قوي في مختلف المجالات.

- فهم الأسباب التي عرقلت التكامل المغاربي بعد سنوات قليلة من انطلاقه.

- التنبيه بتعدد التحديات التي قد تواجهها دول إتحاد المغرب العربي في ظل العولمة

- توضيح مدى أهمية تفعيل التكامل المغاربي.

3-إشكالية الموضوع:

إن طبيعة العلاقات الدولية تتميز بنوع من الخصوصية حاليا وذلك عن طريق لجوء العديد من الدول إلى إقامة تكتلات فيما بينها من أجل مسايرة هذا النمط العالمي الجديد وخاصة مع بروز ظاهرة العولمة،فدول المغرب العربي قد تكون من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق ذلك.فرغم فشلها في المحاولات الأولى إلا أنه ينبغي إعادة النظر في هذا الموضوع من أجل مواجهة هده التحديات و التحولات الجديدة و لأجل التعمق في هذا الموضوع لجأت إلى طرح الإشكالية التالية :

هل تفعيل إتحاد المغرب العربي ضروري في ظل التحولات الراهنة ؟

و قد تفرعت عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات و هي كالتالي:

ما هو التكامل الإقليمي؟

ماهو التكامل السياسي و الاقتصادي؟

ما هي أسباب قيام إتحاد المغرب العربي؟

ما هي أشكال العولمة و أهم التحولات التي أسفرت عنها و كيف تدار هذه الظاهرة ؟

ما هي الحلول الممكن تقديمها لمعالجة العراقيل التي أدت إلى فشل التكامل المغاربي؟

4-الفرضيات:

من خلال معالجتنا للإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية سوف نقوم باختبار مدى صحة الفرضيات التالية من خطئها:

تعتبر دول إتحاد المغرب العربي غنية من حيث الثروات الطبيعية و البشرية،و كذلك تتميز بالثقافة المشتركة و وحدة الدين و اللغة،يمكن أن تجعل منها قوة إقليمية.

فشل إتحاد المغرب العربي يعود إلى أسباب سياسية و اقتصادية و أخرى قانونية.

مواجهة التحديات المختلفة في ظل التحولات الراهنة و زيادة تنامي ظاهرة العولمة،يتطلب تفعيل إتحاد المغرب العربي.

التحولات التي تعيشها دول إتحاد المغرب العربي حاليا تعتبر حافزا في إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي أو هاجسا له.

5-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لهدا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على مدى أهمية التكامل الإقليمي.

- إبراز المقومات الإقتصادية و البشرية التي تتمتع بها دول الإتحاد المغاربي.

- التعرف على على أهم الأسباب التي عرقلت إتحاد المغر العربي.

- التعرف على أهم أشكال العولمة و التحولات الت أسفرت عنها و التحديات التي تقف في مسار تفعيل الإتحاد المغاربي.

- إعطاء بعض آليات تفعيل الإتحاد المغاربي في بعض المجالات.

-إعطاء نظرة مستقبلية حول إتحاد المغرب العربي في ظل الفترات الإنتقالية التي تعيشها كل دولة من دول الإتحاد.

- خلق رغبة لدى الطلبة الجامعيين و دعمهم بأفكار للمزيد من العمل في إطار هذا الموضوع.

6-المنهج المتبع:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث،و اختبار مدى صحة الفرضيات،فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لسرد مختلف التعريفات و المفاهيم حول التكامل و العولمة،التفرقة بين التكامل و بعض المفاهيم المختلفة،إعطاء نظرة حول المقومات الاقتصادية و البشرية لدول إتحاد المغرب العربي،التعرف على مختلف أشكال العولمة و أهم التحولات التي أسفرت عنها لتقديم سبل تفعيل التكامل المغاربي و مواجهة التحديات الراهنة.

7-الأدوات المستعملة:

فيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة؛ فقد اعتمدنا على المراجع المختلفة من كتب وأطروحات ومجلات وأبحاث ودراسات ودراسات علمية مختلفة .كذلك فضاءات الأنترنيت.

8-حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على دول إتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي في ظل تنامي ظاهرة العولمة،أما من الجانب الزمني فسيتم اعتماد الفترة من تأسيس إتحاد المغرب العربي إلى يومنا هذا.

9-صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق بجمع المراجع التي تدرس إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات الراهنة،فمعظم المكتبات التي لجأنا إليها سواء في الجامعات أو عند الخواص لم يسخر لنا عدد من المراجع المفيدة و التي تصب في الموضوع حتى المراجع باللغة الأجنبية لم تتوفر لنا بكثرة.

10-الدراسات السابقة:

لقد تمت معالجة موضوع إتحاد المغرب العربي من طرف العديد من الباحثين و الطلبة في مختلف الجامعات الجزائرية و الخارجية وفي مختلف المجالات القانونية،الثقافية و الاقتصادية و التاريخية، إلا أن إشكالية المغرب العربي في ظل العولمة،لم تكن محل دراسة حسب علمنا.

فلذلك حاولنا تقديم هذا الموضوع لمعرفة مدى أهمية التكامل الإقليمي و توضيح أهم الأسباب التي عرقلت مسيرة إتحاد المغرب العربي،و معرفة أهم التحديات التي سيواجهها في ظل التحولات الراهنة وإعطاء بعض سبل تفعيله و رؤية مستقبلية للتكامل المغاربي في ظل التحولات التي تعيشها كل دولة من دول إتحاد المغرب العربي على حدى.

11-خطوات البحث:

من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا و محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

فتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل ثلاث مباحث، تناولنا في الأول مفهوم التكامل وحاولنا التفرقة بين التكامل و مختلف المفاهيم المشابهة له،رأينا مجالات التكامل المختلفة،دوافع التكامل و الشروط الأولية للتكامل،كما أنه تطرقنا لأهم المشاكل التي تعاني منها نظرية التكامل، وفي الثاني عرضنا التكامل السياسي من حيث المفهوم،الشروط و أهم مناهج التكامل،و في الثالث عرضنا التكامل الاقتصادي من حيث المفهوم،الشروط،الأهمية و المراحل.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية إتحاد المغرب العربي في ثلاث مباحث،تناولنا في الأول تأسيس إتحاد المغرب العربي و الهيكل التنظيمي له،في الثاني تناولنا المقومات الاقتصادية و البشرية لدول الإتحاد اما في الثالث عرضنا أهم الاسباب التي عرقلت إتحاد المغرب العربي.

و الفصل الثالث كذلك تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث،تناولنا في الأول العولمة من حيث المفهوم،الأشكال،الأدوات و أهم التحولات التي أسفرت عنها و كذلك أهم التحديات التي تقف أمام إتحاد المغرب العربي و في الثاني حاولنا تقديم بعض آليات تفعيله أما في الثالث تبنينا مشاهد حول مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التحولات التي تعرفها محليا.

الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي

الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي.

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر ظاهرة التكامل من بين السمات التي لازمت حياة المجتمعات و الشعوب منذ المراحل الأولى للتاريخ البشري،و كلما زادت الحياة تعقيدا على هذا الكوكب،كلما زادت حاجة الفرد إلى التعاون مع بني جلدته لتحقيق المآرب التي لا يمكن بلوغها بصفة انفرادية.كما أن اقتناع الأفراد بحاجة كل منهم للآخر له انعكاسات بسيكولوجية بليغة قد تساهم في إحداث تحول جذري في طبيعة العلاقات بينهم من خلال تحويلها من حالة التناحر و التنافي و الصراع إلى حالة التعايش السلمي و التعاون و التكامل.و مع ذلك فإن صناع القرار و الأكاديميين على حد سواء في ميدان العلاقات الدولية لم يدركوا هذه الحقيقة إلا بعد تراكم مرعب للآثار الكارثية التي أفرزها النظام الدولي القائم على فكرة اساس الدولة الأم.وبالفعل فقد ظهر تيار فكري قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ينادي بضرورة نبذ و الابتعاد عن الممارسات و السلوكات التي تندرج في إطار مسلمات الفكر الواقعي القائم على القوة و الصراع و التحول إلى أساليب التكامل و الاندماج على المستويين الدولي و الإقليمي من أجل تحقيق الحاجات الإنسانية العابرة للحدود و التي يستحيل تحقيقها بصفة انفرادية.[1]

من هذا المنطلق يمكن أن نقول أن أية محاولة لدراسة تجربة دول الإتحاد المغاربي في إطار التكامل و الوحدة بغض النظر عن نتائجها إنما تقود إلى دراسة ظاهرة التكامل من الناحية النظرية.و في إطار هذا الفصل تناولنا التكامل من مختلف الجوانب و ركزنا على التكامل السياسي و الاقتصادي.

[1]- د.بوقارة حسين،إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي،دار هومه،الجزائر،2010،ص55.

المبحث الأول: التكامل الإقليمي.

1-تعريف التكامل :

التكامل هو مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها و أهدافها و نشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع و التي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.[2]

فالتكامل إذا نظرنا إليه على أساس أنه عبارة عن نمط متقدم من التعاون و الاعتماد المتبادل فلا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته.فالتكامل أحيانا هو عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف معين كتحقيق الرفاه الاجتماعي و التنمية الاقتصادية فهو لا يؤدي بالضرورة مباشرة إلى حل المشاكل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،لاكنه يوسع احتمالات التنمية بين تلك الدول الأعضاء في عملية التكامل .[3]

التكامل يمكن أن يكون في اتجاه أو ميدان واحد كالاقتصاد مثلا،أو يكون في اتجاهات أو ميادين متعددة أو يمكن أن يمتد إلى العلاقة الكلية بين دولتين أو أكثر.كما أنه يمكن أن يتم على كل مستويات التحليل و الحياة الاجتماعية إبتداءا من العائلة إلى المجتمع الدولي.[4]

2-التفرقة بين التكامل و بعض المفاهيم المشابهة له:[5]

2-1- التحالف:

هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة.فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف.وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف و مصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة.فعلى عكس التكامل فالتحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسساتي تكون له القدرة في اتخاذ القرارات في كافة المجالات.

---

[2] - د.حسين بوقارة،التكامل في العلاقات الدولية،سلسلة دراسات دولية رقم 03،مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر،ص10.

[3] - د.حسن بوقارة،نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

[4] - د.حسين بوقارة نفس المرجع السابق،ص11.

[5] - د.حسين بوقارة،نفس المرجع السابق،ص ص12-13.

2-2- التعاون:

هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي كما هو الحال للتكامل حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي.فالغرض من هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة و ذلك لبلوغ أهداف محددة،وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري.

2-3-التنسيق:

هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات و تشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي و هذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة.

2-4- الجهوية:

هي عبارة عن مصطلح مرتبط برقعة جغرافية محددة يمكن أن يكون في بعض الأحيان عاملا مهما في تكوين الدول و بروز الروح و الإحساس الوطني.و يمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية، و أساس الجهوية هو أن للمتغيرات الجغرافية دور هام في التأثير على تصرفات الدول و قد نص ميثاق هيئة الأمم المتحدة على الجهوية كوسيلة لحل المشاكل الأمنية و الاقتصادية كما أنها عبارة عن حل وسط أو منتصف الطريق بين الحكومة العالمية و الدولة الوطنية المستقلة و أيضا وسيلة للوصول إلى هدف معين.[6]

3-مجالات التكامل:

1-المجال الاقتصادي:

تاريخيا يعتبر المجال الاقتصادي الأكثر ملائمة لعملية التكامل.و في هذا الصدد يمكن ذكر مجموعة من التجارب التكاملية التي أقيمت في شكل أسواق مشتركة بين الدول الأعضاء و التي بمقتضاها ترغب هذه الدول في تنسيق سياساتها و نشاطاتها الاقتصادية مثل السوق الاوربية المشتركة،و

[6] - د.حسين بوقارة،المرجع السابق،ص14.

السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى،جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ...الخ.و الهدف من الأسواق المشتركة يكمن في رفع المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال التشاور و التنسيق في سياساتها.[7]

2-المجال الاجتماعي:

إذا كانت الظروف تسمح بالشروع في عملية التكامل فإن نجاحها مرتبط بالتكامل الاجتماعي الذي يتطلب بالضرورة تكوين قيم سياسية و اجتماعية موحدة.فالتكامل الاجتماعي يعني تحويل الولاء الوطني نحو ولاء الجماعة السياسية،وهذا ما يجب أن يؤدي إلى تكوين تصورات فوق وطنية.[8]

3-المجال السياسي:

التكامل السياسي هو ذلك الجانب الضيق و الصعب التحقيق في آن واحد من مسار التكامل،وفي مدلوله فإن التكامل السياسي يهدف إلى تحويل السيادة و الولاء و سلطة اتخاذ القرار إلى أجهزة مشتركة.فالتكامل السياسي رغم أنه لا يلغي الحكومات الوطنية إلا أنه يجردها من بعض الوظائف(السياسة الخارجية،الدفاع...الخ).فإذا كان التكامل الاقتصادي يؤدي مثلا إلى تدعيم الاقتصاديات الوطنية و تحسين مستوى المعيشة،فإن التكامل السياسي يؤدي إلى التأثير على قدرة الدولة القومية على اتخاذ القرارات.[9]

4-المجال الأمني:

التكامل في المجال الأمني يعني مساهمة جميع الأعضاء في التكامل بغض النظر عن قوتها في التخطيط و التمركز،و يبقى التكامل الأمني نتيجة لكل من التكامل الاقتصادي و السياسي.وقبل بلوغ هذه المرحلة فإن ما يمكن أن تفعله دول التكامل في حالة تعرض أحد اعضائها لخطر خارجي هو محاولة التنسيق بطريقة أو بأخرى لمواجهة هذا الخطر.[10]

4-الشروط الأولية للتكامل:

هناك مجموعة من الشروط يستحب توفرها للدخول في مسار التكامل إذ تعتبر من العوامل الرئيسية لنجاحه و يمكن أن نلخصها فيما يلي:

---

[7] - نفس المرجع السابق،ص14.
[8] - نفس المرجع السابق،ص15.
[9] - نفس المرجع السابق،ص16.
[10] - نفس المرجع السابق،ص ص16-17.

1-التجانس الاجتماعي:

يعني تشابه و تقارب القيم الاجتماعية مما يساعد على خلق التصورات فوق القومية. و التجانس الاجتماعي يمكن أن يمتد حتى إلى الثقافة السياسية و إلى إيديولوجيات مجتمعات التكامل،كما أنه يشمل تجانس في الهوية و في أهداف السياسة الخارجية وأخيرا يمكن أن يشمل حتى العلاقات الأخوية بين المجتمعات أو بينها و بين حكوماتها.[11]

2-تشابه القيم:

توحيد و تشابه القيم خاصة بين النخب التى لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات في دولها يعتبر من أهم شروط التكامل.[12]

3-المصلحة المشتركة:

إذا كانت الدول تدخل عملية التكامل بهدف تحسين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الأمنية،فإن هذه العملية يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف و بطريقة عادلة نسبيا،إذ يجب أن يكون في النهاية لجميع الدول الأعضاء في التكامل مصلحة محققة.و هذا لا يعني أن الاستفادة متساوية بالنسبة لكل الدول في أي مجال من مجالات التكامل.فقد تستفيد دولة أكثر من غيرها في المجال الاقتصادي.لكن هذا الغير يستفيد أكثر منها في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الأمني.و في الأخير يكون لكل الدول مصلحة مشتركة.[13]

4-العلاقات التاريخية الودية:

توفر نوع من التبادل و العلاقات التاريخية الودية بين الدول الأعضاء يسهل كثيرا من تحقيق عملية التكامل لاكن هذا العامل لم يكن من بين العوامل الضرورية لنجاحها،فالدول و النخب و الحكومات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار من التفاهم و الود و الذي يمتد حتى إلى العلاقات التاريخية لأن المجتمعات عادة ما تبدي تحفظاتها تجاه بعضها البعض إذا كانت العلاقات التاريخية بينها مليئة بالحروب و الأزمات.[14]

---

[11] - نفس المرجع السابق،ص17.
[12] - نفس المرجع السابق،ص17.
[13] - نفس المرجع السابق،ص ص17-18.
[14]- نفس المرجع السابق،ص18.

5-أهداف التكامل:

هناك عدة أهداف يراد تحقيقها من وراء أي تكامل،ونذكر منها مايلي:

1-القوة الاقتصادية:

تاريخيا تعتبر القوة الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي يراد تحقيقها من وراء أية محاولة تكامل.فالتاريخ يؤكد على أساس أن الدول الصغيرة أو حتى في بعض الأحيان الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن منافسة القوى العظمى،وعليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى،وعليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى و قد فعلت نفس الشيء دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه كل من الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة و اليابان.[15]

2-القوة السياسية:

في ظل نظام القطبية الثنائية لا يمكن للدول الصغيرة و المشتتة أن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية.وعلى العكس من ذلك فإنها تصبح مستهدفة من قبل القوى العظمى.و هذا يؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة أو جعلها ضحية نظام القطبية الثنائية.و عليه يصبح التكامل في هذه الحالة عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية.[16]

3-حل النزاعات:

هنا التكامل يهدف إلى محاولة القضاء نهائيا على بعض الخلافات و النزاعات الجهوية أو خلافات الجوار.ففى حالة الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي و وجود شبكة من المصالح المشتركة و رغم أنها لا تقضي بالضرورة على مصادر النزاع إلا أنها تقلل من احتمالات وقوعه.[17]

---

[15]- نفس المرجع السابق،ص19.
[16]- نفس المرجع السابق،ص20.
[17]- نفس المرجع السابق،ص ص20-21.

6-المشاكل التي تعاني منها نظرية التكامل:[18]

تتمثل نظرية التكامل أساسا في المدرسة الدستورية بشقيها الفدرالي و الكونفدرالي،وفي المدرسة الوظيفية التى جاء بها ميزاني خلال الحرب العالمية الثانية،ثم الوظيفية الجديدة التي تطورت على إثر الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية.

و هنا يمكن الإشارة إلى أن الوظيفية الجديدة تشتمل على مجموعة من الآراء تأثرت كثيرا بتجربة السوق الأوربية المشتركة. وما دامت هذه التجربة التكاملية مازالت لم تبلغ أهدافها النهائية فإن مدى مصداقية أفكار الوظيفية الجديدة تبقى مرتبطة بمصير هذه التجربة.إذا ما يطلق عليه الآن نظرية التكامل و الاندماج ينحصر في هذه المدارس المذكورة سالفا.

فالمشكل الأول أن نظرية التكامل مثل باقي النظريات في العلوم الاجتماعية تعاني كثيرا من مشكل تحديد المصطلحات،فمثلا مصطلح " political community" إستعمل كعامل رئيسي في عملية التكامل في أوروبا الغربية،و كوسيلة للتفريق بين عملية التكامل في هذه المنطقة و بقية التجارب التكاملية في مناطق أخرى من العالم.فمصطلح الجماعة « community » الذي هو معيار قياس أي تجربة تكاملية،يعني وجود مصالح مشتركة ووجود إحساس بالهوية و الشخصية المشتركة بين الشعوب الشعوب التي تكون هذه الجماعة السياسية.لكن هذه الجماعة التي يتكلم عنها الوظيفيون الجدد يمكن أن نجدها في القرية،في المدينة،ثم في الدولة،و بالتالي فالعمل كان من المفروض أن ينصب على كيفية ذوبان هذه الجماعات الوطنية في جماعة أكبر و أوسع.

أما بالنسبة لدوتش،فإنه يستعمل مصطلح آخر و هو « sense of community » الإحساس بالانتماء إلى الجماعة و يعتبره شرطا ضروريا لأية عملية تكامل.و عليه فهو يعرف التكامل على أساس أنه تحقيق و بلوغ الشعور بالانتماء إلى الجماعة داخل رقعة أرضية معينة و بواسطة مِؤسسات و تصرفات عملية كفيلة لضمان الاعتماد الاجتماعي المتبادل و التحول الاجتماعي السلمي.

أما إتزيوني فهو يرى أن الجماعة السياسية هي التي تتوفر على العناصر التالية:

-لها مراقبة فعلية على وسائل استعمال العنف.

-لها مركز اتخاذ القرار الذي بإمكانه أن يؤثر على عملية توزيع الثروة داخل الجماعة.

[18]- د.حسين بوقارة،المرجع السابق،ص ص،25-27.

–لها مركز السيطرة على وسائل التعريف السياسي لكل مواطنيها،و على هذا الأساس فهو يرى أن الجماعة السياسية هي آخر مرحلة من مراحل التكامل.و عليه فهو يركز على مصطلح « unification » كوسيلة لتحقيق التكامل.

أما المشكل الثاني الذي تعاني منه نظرية التكامل هو عدم اتفاق المنظرين في هذا الميدان حول المتغيرات التي يجب الاعتماد عليها لدراسة الظاهرة التكاملية. فهناك ثلاث مدارس و كل منها له منهجيته و متغيراته الخاصة.فالمنهج الدستوري يبدأ من التركيز على فكرة وحدة الهوية بالنسبة للوحدات السياسية في إطار تحقيق أغراض و حاجات مشتركة و هذا بغض النظر عن مستوى العمل السياسي.كما منهج مدرسة الاتصال و المبادلات يبدأ من التركيز على حجم المبادلات كمؤشر رئيسي في عملية التكامل،و عليه فهذه المدرسة تعتمد على المنهج الإحصائي.و أخيرا فإن مدرسة الوظيفية تعتمد على مؤشرات أكثر عمومية.إذ ترى أن محددات الرؤية و التصرف على المستوى الداخلي في المجتمعات التعددية الغربية يمكن أن استعمالها على المستوى الجهوي و تعتمد هذه المدرسة على دراسات الحالات.و إذا كانت هذه المدرسة لا توفر متطلبات نظرية عامة للتكامل،فإنها تسمح للمهتم ببداية دراسة الظاهرة دراسة منظمة انطلاقا من معرفة الواقع.و عليه يمكن القول أن هذه الآراء و المدارس و المناهج يمكن أن تؤسس ما يمكن أن نطلق عليه ما قبل "النظريات".

المبحث الثاني: التكامل الاقليمي السياسي.

1–مفهومه:

التكامل السياسي هي تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدولة القومية كما يعتبر التكامل السياسي بأنه تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسية،بعبارة أخرى هو عملية نقل اختصاصات صنع القرار و سلطاته في مجالات معينة من الدولة الى هيئات و مؤسسات إقليمية أو دولية.[19]

[19]- الدكتورة،صبيحة بخوش،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية1989-2007،دار الحامد للنشر و التوزيع،2010،ص40.

2-شروط التكامل السياسي:

2-1- وجود العدو المشترك:

لقد أكد كل من كارل دوتش و اتزيوني على أهمية وجود العدو المشترك و دوره في ايجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها،فهذا الشرط يعتبر عاملا رئيسيا لحدوث التكامل السياسي حيث يتحقق عن طريقه تنظيم المقاومة ضد العدو أو الخطر الخارجي.[20]

2-2-وجود الدولة القائد :

وجود الدولة القائد يلعب دورا كبيرا في تجميع الدول الاطراف لتحقيق التكامل و تكون على استعداد للعب دور القدوة أو النموذج و تضحي بقدر من المكاسب الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل.[21]

2-3-الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب:

و نعن به إحساس الأطراف المعنية بالعملية التكاملية بأنها يمكن أن تستفيد بدرجات متقاربة في مجالات مختلفة من العملية التكاملية و أنه توجد مكاسب سياسية واقتصادية نتيجة العمل الاندماجي لا يمكن أن تحققها خارج العملية التكاملية.[22]

2-4-تعدد الأطراف:

أي وجود أطراف عديدة تقبل التجمع في كيان واحد،هذه الأطراف هي كيانات سياسية،و هذا ما يعطي للتكامل بعده السياسي.[23]

2-5-الثقافة السياسية المشتركة:

و نقصد به توفر قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين الأطراف و ذلك عن طريق الإحساس المشترك بأهمية التكامل و الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض من علاقاتهم بأطراف أخرى.[24]

---

[20]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص41.
[21]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص42.
[22]- نفس المرجع السابق،ص43.
[23]- نفس المرجع السابق،ص44.
[24]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

2-6- وجود النخب الحاكمة المتقاربة الأهداف :

يجب توفر النخب الحاكمة ذات البرامج و السياسات و الأهداف المتقاربة،و هو ما يوفر الإرادة السياسية لانطلاق العملية.[25]

2-7-وجود المؤسسات و المنظمات الإقليمية:

يجب توفر المؤسسات و المنظمات الإقليمية القادرة على تنفيذ البرامج و السياسات المتقاربة و بالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف.[26]

2-8- المرحلية في العمل:

يعتبر التكامل عملية متعددة المراحل،فمن أجل الوصول إلى الهدف المنشود يجب مراعاة مختلف مراحل التكامل.[27]

3-مناهج التكامل:

3-1-المنهج الدستوري:

يعتبر المنهج الدستوري من المناهج التي ترتكز على ضرورة بناء الوحدة و الاندماج بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي الذي يرتبط،ارتباطا وثيقا بتوفر عامل الإدارة السياسية لدى هذه الوحدات السياسية.و من هنا يصبح العامل السياسي متغيرا أساسيا في عملية التوحيد بحيث ترتبط به بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغير الاجتماعي و الاقتصادي فالمنهج الدستوري للاندماج و التوحيد ينطبق بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة.كما أنه ينطلق من فرضية أساسية و هي أن توفر الإدارة السياسية لدى النخب و القيادات السياسية الحاكمة يعتبر المحدد الرئيسي للوحدة سواء كانت فدرالية أو كونفدرالية. فهو ينقسم إلى شقين يختلفان أكثر مما يتجانسان و هما كالتالي:[28]

---

[25]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[26]- نفس المرجع السابق،ص ص44-45.
[27]- نفس المرجع السابق،ص45.
[28]- د.حسين بوقارة،نفس المرجع السابق،ص32.

1- الاتجاه الكونفدرالي:

الكونفدرالية هي عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات و أجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها ممارسة مهامها.فهي تبقى على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية التي تختلف من تنظيم كونفدرالي إلى آخر و تنطلق من مسلمة رئيسية و هي توفر الإرادة السياسية و عقلانية السلطة من حيث تقييمها لعملية التكامل وفق هذا المنهج.[29]

فإذا كانت الكونفدرالية تمثل إتحادا بين مجموعة من الدول فإنها تعتبر أضعف درجات التكامل بين الدول،فالإتحاد الكونفدرالي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر يمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية و الخارجية فبالتالي فهو لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي و قانوني و اقتصادي جديد،و الأكثر من ذلك أن الكونفدرالية تقوم على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء،و العلاقة بينهم تحكمها نصوص المعاهدة المنشأة للإتحاد الكونفدرالي. أما العلاقة بين أية دولة من دول الإتحاد الكونفدرالي و دولة أخرى خارجة عن هذا الإتحاد فتحكمها مبادئ و قواعد القانون الدولي العام ولا علاقة لها بمعاهدة الإتحاد الكونفدرالي.و حتى من الناحية الداخلية كل دولة عضو تحتفظ بالعلاقة التي تربط مواطنيها بدولتهم الأصلية.[30]

أما بالنسبة للمؤسسات و الأجهزة التى تفرزها ظاهرة الاندماج على الشكل الكونفدرالي فإنها مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء و لا تكون جهازا مؤسساتيا فوق الدول و تكون لها صلاحيات و اختصاصات محددة من طرف المعاهدة و هذه الأجهزة الكونفدرالية تنشأ في المجالات و الميادين التي تتجانس فيها مصالح الدول الأعضاء،و هنا تتنازل هذه الأخيرة عن جزء من صلاحياتها و اختصاصاتها لهذه الأجهزة الكونفدرالية و بكون للدول تمثيل متساو داخل هذه الأجهزة،و لذلك فإن الانتخاب داخل هذه الأجهزة يتم حسب الوفود و ليس حسب الأشخاص كما أن أي تغيير في النظام الأساسي لهذه الأجهزة يخضع لإرادة الدول الأعضاء.[31]

فيمكن أن نقول أن الاتحادات الكونفدرالية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة و عقلانية السلطة.[32]

---

[29]- نفس المرجع السابق،ص33.
[30]- نفس المرجع السابق،ص34.
[31]- نفس المرجع السابق،ص ص34-35.
[32]- نفس المرجع السابق،ص35

2-الاتجاه الفدرالي:

تعرف الفدرالية على أساس أنها المنهج أو الطريقة التي بمقتضاها تتم عملية تقسيم سلطات الحكومة و التي في إطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومات المركزية و الحكومات الجهوية،فهي عبارة عن إتحاد بين دولتين أو أكثر يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل و طبيعة هذا الاتحاد كما يحدد اختصاصات و صلاحيات كل من الحكومة المركزية و الحكومات الجهوية أو الدول الأعضاء في الإتحاد.[33]

فهذا المنهج ينطلق من نقيض الوظيفية و الوظيفية الجديدة من حيث تركيزه الأولي على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل الاقتصادي و الاجتماعي،فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد إطار سياسي على مستوى ما فوق الدولة يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء.[34]

فالفيدرالية هي إستراتجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل،كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها إستراتجية ملائمة كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل و يكون تحالف المصالح قد برز و تبلور.[35]

3-2- المنهج الوظيفي:

لقد تأثر التنظيم في العلاقات الدولية بالفترة التي سادت بين الحربين العالميتين،الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس و مرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي،و في هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة ديفيد ميتراني[36].

فهذا المنهج يقوم للتكامل و الاندماج الدولي على مبدأ التعميم أو الانتشار الذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين،يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون. فالمنهج الوظيفي يحاول كشف المتغيرات الرئيسية في عملية التكامل التي تمكن فيما بعد من تحديد أنواع السلوكات الدولية المحتملة و كذا أنواع العلاقات التي يمكن أن تكون بين الدول. فمن هذا المنظور يمكن

[33]- نفس المرجع السابق،ص36.
[34]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص46.
[35]- نفس المرجع السابق،ص47.
[36]- د.صبيحة بخوش المرجع السابق،ص48.

القول أن للمدرسة الوظيفية الأصلية رؤية مستقبلية للمجتمع الدولي في إطار أسس و قواعد حددتها النظرية بدقة.و تعتبر الحاجة و الوظيفة و المنظمة الدولية من بين المتغيرات الرئيسية التي اعتمد عليها المنهج الوظيفي الأصلي في تحاليله.[37]

فميتراني قد عارض فكرة الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة و بالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة و يؤدي ذلك بالطبع إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية،كما انتقد المدرسة الدستورية التي طرحت الفدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية،و رأى أن المنطلق لا يجوز أن يكون فوقيا أي دستوريا بل يجب أن يكون تحتيا،أي ضرورة التركيز و التعاطي مع الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و مشاكل و مطالب الناس،فالوظيفية إذن هي نظرية تتلافى قضايا و مجالات النزاعات للتركيز على قضايا و مجالات التعاون و تحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول و بالتالي إقامة مجتمع سالم عبر التعاون في المجالات الاقتصادية و ليس عبر توقيع اتفاقيات و إنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال مع المنهج الدستوري.[38]

فمن أجل الوصول إلى الهدف المنشود تقترح الوظيفية ثلاث مراحل هي:[39]

1-ضرورة تحديد الاهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء بغض النظر عن اختلافها.

2-تكوين المنظمات الدولية الوظيفية المختصة و المكلفة بتلبية الحاجات المشتركة دون ربطها بقوانين و طرق تسير مسبقة.

3-تعيين الأشخاص المشرفين على المنظمات الدولية و الذين يشترط أن يكونوا من بين الخبراء و الفنيين المختصين في المجالات التي أنشئت لها المنظمات مع إلزامية خضوعهم إليها بدل الدول القومية.

و للوصول إلى التكامل الدولى تعتمد الوظيفية منهجا يقوم على مبدأ الانتشار أو التعميم و الذي يعني حسب ميتراني أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى،إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون،ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة و بالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى.[40]

---

[37]- د.حسين بوقارة،المرجع السابق،ص54-55.
[38]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص ص48-49.
[39]- د.صبيحة بخوش،المرجع السابق،ص49.
[40]- نفس المرجع السابق،ص49.

فميتراني يعتقد أن هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية و تدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي،إذن أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى إقامة التكامل،حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي.[41]

غير أن هذه النظرية تعرضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها:[42]

1-أن الوظيفيين الأصليين عند وضعهم نظريتهم لم ينطلقوا من الواقع الدولي،بل حاولوا وضع إقامة نظرية وفقا لتصوراتهم المثالية.

2-أن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة أضحت عملية صعبة و مستحيلة.

3-مثالية المدرسة الوظيفية أظهرت إهمالها لدور الارادة السياسية في تحقيق التكامل و الاندماج و ركزت على الوظيفة و الحاجة كمتغير رئيسي في التكامل و الاندماج الدولي.

4-لم يأخذ ميتراني بعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول و في قوتها و في إمكانياتها و في التركيبة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدولة و لم يأخذ بعين الاعتبار كذلك الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة.

3-3-منهج الوظيفية الجديدة:

منهج الوظيفية الجديدة هو منهج آلي و مرحلي في آن واحد،بحيث أن البداية التي يجب أن تكون بالضرورة في المجال الاقتصادي و التي سوف تؤدي آليا إذا توفرت الشروط الضرورية إلى الانتقال إلى مجالات أخرى إلى أن تصل العملية التكاملية إلى قمتها.و يعتبر الانتشار المحرك الرئيسي لعملية التكامل و الاندماج حسب منهج الوظيفة الجديدة.ففي نظر هاس أن الانتشار يحدث لأن السياسات المتخذة لتحقيق هدف معين لا يمكن أن تكون حقيقة و فعالة إلا إذا تم توسيع هذا الهدف.أما lindberg يرى أن الانتشار هو عبارة عن مسار بواسطته يمكن لنشاط في مجال معين أن يخلق وضعية تجعل من الهدف الأصلي مستحيل التحقيق إذا لم يتم توسيع هذا النشاط إلى نشاطات مكملة و التي بدورها حالات تكون مصدر بروز حاجات جديدة،و هكذا يتم الانتشار.كما أن الانتشار يمكن أن ينتج عن المنافسة التي تسبب

[41]- نفس المرجع السابق،ص ص49-50.
[42]- د.حسين بوقارة،المرجع السابق،ص ص ص56- 58.

فيها عملية التكامل و عن عدم التوازن في الاستفادة من نتائج هذه العملية،و عليه تجد المؤسسات التكاملية نفسها مضطرة لاتخاذ قرارات جديدة في نشاطات أخرى من أجل إعادة التكافىء لميزان الاستفادة.أما دوتش فيطلق على الانتشار تسمية أخرى و هي التغذية الإسترجاعية الذي يراه عبارة عن عملية تتضمن شبكة من الاتصالات و المبادلات و الارتباطات التي تنتج عنها نشاطات معينة كرد أو استجابة لمدخلات معينة،و بواسطة هذه الردود و النشاطات الجديدة يمكن لمسار التكامل كذلك تصحيح التصرفات السابقة.و هكذا ففي كل مرة تتحول المخرجات إلى مدخلات حتى تتحقق عملية التوسيع. و هذه التغذية الإسترجاعية،يمكن أن تكون مرتبطة بالبيئة الداخلية المتمثلة في النشاطات المختلفة داخل القطاعات كما أنها يمكن أن تكون مرتبطة بالبيئة الخارجية للتكامل و الاندماج.[43]

فالوظيفية الجديدة ترتكز على الأسس التالية:[44]

1-الانتشار:

ترى أنه عند الوصول إلى وضع بعض القطاعات تحت المراقبة و التسيير المشترك نكون بذلك قد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية التكامل بجلب اهتمام النقابات و جماعات المصالح،لكن من أجل تحقيق ذلك لابد من بالبدء بالقطاع الحيوي و الذي يحتل مكانة إستراتيجية بالنسبة لاقتصاديات الدول،كما يجب أن يتميز بالطابع التنافسي لكن دون أن يؤدي إلى تناقض مصالحها مما قد يؤدي إلى شعور هذه الدول بالتهديد لمصالحها.

2-التكامل الإقليمي: أي تبني الوظيفية الجديدة لمبدأ التكامل الإقليمي بدل الدولي بل ترى أن هذا الأخير هو نتيجة الأول.

3-دعم النخب و الفئات الفعالة في المجتمع : تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات و جماعات المصالح و الأحزاب السياسية في مسار التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعود عليها و بالتالي سيجعلها تقف بشدة في وجه أية محاولة تهدف إلى إيقاف مسار التكامل.

فعلى الرغم من واقعية الوظيفية الجديدة إلا أنها قد تعرضت لانتقادات و نذكر منها:[45]

[43]- د.حسن بوقارة،نفس المرجع السابق،ص ص75-78.
[44]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص ص 51-52.
[45]- د.حسين بوقارة نفس المرجع السابق،ص ص 77-78.

1-ما اتفق على تسمية بالنخب الرئيسية من طرف هاس،لانبرق،إتزيوني،لم تلعب الدور الرئيسي في عملية التكامل في أوروبا و حتى أنها في بعض الأحيان أحجمت عن الاستثمار في المشاريع المشتركة مما دفع بالحكومات إلى التدخل و استعمال أسلوب القطاع العام،فالأهداف التي رسمتها اتفاقية روما لم تحقق بواسطة هذه النخب بل بواسطة قرارات سياسية و مجموعة من الاعتبارات الخارجية.و عليه يمكن أن نقول أن منظروا الوظيفية الجديدة أهملوا الدور القيادي الذي من الممكن أن تقوم به القيادات الوطنية و السلطات الحكومية.

2-إن عملية إعادة توزيع ميزانية الاستفادة لم تحقق من خلال مسار عملية التكامل في أروبا، معارضة هذه السياسة و فكما هو معروف أن السياسة الزراعية الموحدة حققت فوائد كبيرة لفرنسا و هذا على حساب بقية الدول الاخرى و مع ذلك لم تتخذ إجراءات لتحقيق فوائد لبقية الدول مما يعيد توازن ميزان الفائدة، و هذا ما دفع بعض الدول إلى معارضة هذه السياسة و القيام ببعض الإجراءات الردعية.

المبحث: الثالث التكامل الاقتصادي.

يشهد العالم منذ فترة لجوء العديد من الدول إلى الدخول في التكتلات الإقليمية و الغير الإقليمية،والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية،بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى المنظمة العالمية للتجارة.فبلا شك من كل ذلك هو رغبة الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية،وحتى الأهداف السياسية،وتجنب الآثار السلبية للعولمة.فلذلك حاولنا من خلال هذا المبحث أن نعرض كيفية تحقيق الدول لهذه الرغبات في إطار التكامل الاقتصادي حيث ركزنا على تعريفه وشروطه و مختلف مراحل قيامه و كذلك النتائج و المشاكل المتوقعة في حالة قيامه.

1-تعريف التكامل الاقتصادي:

يرى MYDRAL أن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزيل جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة،و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.و لقد نصح MYDRAL إلى وجوب التنسيق و التجانس للسياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.[46]

[46]- د. فؤاد أبو ستيت،التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة،الدار المصرية اللبنانية،2004،ص6.

و يرى balassa أن التكامل الاقتصادي كعملية و كواقع أو حالة قائمة،فهو كعملية يعني أنه يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة،أما كونه دافعا فإنه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة.[47]

أما tinbergen يرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها Balassa،فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هذا التعاون.[48]

و أخيرا يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية و عناصر الإنتاج فيما بينها و للتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.[49]

2-مراحل التكامل الاقتصادي:

يمر التكامل الاقتصادي،بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة نذكر منها مايلي:[50]

1-اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها،كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم،أو تتفق دول معينة على إعطاء بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة.و هذه المرحلة تعد أبسط درجات التكامل الاقتصادي.

2-منطقة التجارة الحرة:

تمثل منطقة التجارة الحرة شكل آخر من أشكال الاندماج الاقتصادي و هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض الرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية الدول الأخرى الغير أعضاء.

---

[47]- د. فؤاد أبو ستيت،نفس المرجع السابق،ص7.

[48]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

[49]- نفس المرجع السابق،ص8.

[50]- نفس المرجع السابق،ص ص9-15.

بمعنى آخر تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة القيود على إزالة القيود بين الدول الأعضاء.وكمثال منطقة التجارة الحرة الأوروبية،(منطقة التجارة الحرة بين امريكا وكندا و المكسيك،و منطقة التجارة الحرة لدول جنوب آسيا...الخ.

و تعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى،و تهدف اتفاقية التجارة إلى دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع و الخدمات داخل المنطقة بلا قيود،مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول،كما تساهم في دعم الاستثمار الوطني و خلق فرص عمل داخل المنطقة.

3-الإتحاد الجمركي:

و هي مرحلة أعلى من مرحلة إيجاد منطقة حرة،فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء،فتقوم الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها،وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة و المشتركة على السلع التي ترد إلى دول الإتحاد من الدول الغير الأعضاء،و يساعد الإتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع و الخدمات.

4-السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل الاقتصادي،فهي عبارة عن اتفاق بين مجموعة من الدول الذي يتم على أساسه إلغاء القيود على نقل عناصر الإنتاج،ورأس المال و العمل أي إعطاء الفرصة لحرية انتقال السلع فيما بين دول السوق،و بذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة.

5-الإتحاد الاقتصادي:

يعتبر الإتحاد في حد ذاته غاية،إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و الاجتماعية و مواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء.

6-مرحلة الاندماج التام.

و تعتبر أعلى المراحل،فهي تتضمن إضافة ما نصت عليه مرحلة الإتحاد الاقتصادي و السوق المشتركة تعاونا إقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي على حيز جغرافي محدد و يطلق عليها التفاعلات الإقليمية و التي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي و الأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة،و يمكن القول هنا بأن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين :

- الإقليمية المفتوحة و يقصد بها الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة و الاستثمار.

- الإقليمية الرخوة و هي تلك التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني.

3-خصائص التكامل الاقتصادي:

1-المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي:

هناك العديد من المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين الدول في عدة مجالات نذكر منها:[51]

1- في مجال التنمية الاقتصادية: ففي هذا المجال يمكن تحقيق ما يلي:

- يتيح فرصا واسعة لتحقيق مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير إستاجبة لإتساع السوق المشتركة كما يمكن أن تتمتع بالوفرات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الإنتاجية المتواجدة لدى أطراف منطقة التكامل و بذلك تنخفض تكاليف الإنتاج.

- يضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى تقليل مخاطر إنعدام اليقين لدى المستثمرين و المنتجين،فتنعدم روح التردد و تسود روح المبادرة و الإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية و تنشط حركة التجارة و تبادل المنافع بين اقاليم المنطقة.

- يؤدي إلى تسريع حركة تطوير المعارف الصناعية لدى الاقطار المتكاملة و يحدث هذا بفعل الإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية حيث تشتد الحاجة إلى هذا النوع من المعارف و من ثم يمكن أن

[51]- د.صبيحة بخوش، نفس المرجع السابق،ص ص64-68.

تتظافر الجهود المالية و العلمية للأطراف المشاركة في ميدان البحوث و التجارب التطويرية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة.

– يعمل على تحسين شروط التبادل،فالتكامل الاقتصادي يعطي للدول المتكاملة قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لكل واحدة منها قبل التكامل.

– يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في العملية التكاملية عن طريق تشجيعه للاستثمار،فاتساع السوق يؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار حيث تصبح الفرصة مهيئة أمام رأس المال في مختلف دول التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في عدة مجالات إنتاجية.

2– في المجالات الاجتماعية و الحضارية:

في هذه النواحي يفتح التكامل مجالا أوسع ل:

– زيادة التوظيف: فإلغاء القيود على حركة انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوظيف و تقليل البطالة داخل دول التكامل إضافة إلى تنويع مهارات المستخدمين و زيادة تخصصهم و بالتالي زيادة إنتاجيتهم.

– للتطور الاجتماعي بفضل زوال الحواجز عن التعامل و الاندماج بين سكان الدول المتكاملة.

– لاستفادة مجتمعات الدول المتكاملة من الخصائص و الإنتاجات الحضارية لدى بعضها البعض.

3– في المجالات السياسية و الدفاعية:

يمثل التكامل الجماعي حالة من التعايش السلمي بين الدول عبر النشاطات الاقتصادية بدلا من التنازع بين أقطار منطقة التكامل،فيؤدي إلى تضامن مجموعة الدول و يكسبها مركزا دوليا من شأنه تثبيت احتمالات العدوان عليها،و هو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.ولاكن تحقيق هذه المزايا و المنافع يعتمد على أمرين رئيسين:

1– نوع المقومات و الشروط الاقتصادية الواجب توفرها لدى الدول.
2– يرتبط بدرجة أو مستوى التكامل الذي تختاره المجموعة.

2-المشاكل المتوقعة من التكامل الإقتصادي:

على الرغم من الامتيازات التي يوفرها التكامل فإنه في الكثير من الأحيان لا يعود بنفس النتائج على أطراف العملية التكاملية،فالتقدير هنا يكون نسبيا و يختلف من دولة إلى أخرى.فالتكامل مثل ما له امتيازات له كذلك مشاكل و التي قد تظهر مباشرة عند قيام التكامل أو أثناء دخول الاتفاقية المنشئة له حيز التنفيذ.[52]

ومن أهم المشاكل يمكن ذكر ما يلي:[53]

1-مشكلة التعريفة الجمركية:

و نقصد بذلك التعريفة الجمركية المطبقة من قبل الدول الأطراف في العملية التكاملية على وارداتها من الدول الأجنبية،و كثيرا ما تخلق بعض المشاكل لبعض الدول و لذلك وجب التوفيق بين مصالح هذه الدول و ذلك ب:

- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة الموحدة يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفاتها على بعض السلع و المواد الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام تدريجية فيما بعد.

- بالنسبة للدول التي كانت تعريفتها أقل من التعريفة الموحدة يمكن إعفائها مؤقتا من إلزامية رفع تعريفاتها على بعض السلع المستوردة من الخارج بشرط أن تكون هذه المواد لازمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا.

2- مشكلة الحماية الجمركية:

وتنشأ نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء و اختلاف درجة نمو اقتصادياتها،إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة،و لكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها.ومن هنا يكون من الصعب إقناع الدول الأعضاء بالتنازل ن هذه الحماية.

---

[52]- نفس المرجع السابق،ص ص68-69.
[53]- نفس المرجع السابق،ص ص69-70.

3- مشكلة توزيع إيرادات الجمارك:

من المعروف أن إيرادات الجمارك تمثل مصدرا من مصادر دخل أي خزينة دولة،و بما ان التكامل يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء،و كذا فرض تعريفة موحدة على الواردات الأجنبية،فإن إيرادات الجمارك تقسم على كل الدول الأعضاء و حسب الطريقة المتفق عليها.

4-مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

إن أهم محطة في التكامل الاقتصادي هي تنسيق السياسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالناحية المالية أو النقدية،وللوصول إلى هذا الهدف يؤدي إلى صعوبات منها تقليل إيرادات بعض الدول و زيادة إيرادات البعض الآخر،وكذلك يزيد من أعباء بعض المشاريع الإنتاجية و تخفيضها على البعض الآخر كما يهدد تنسيق السياسات هروب رؤوس الأموال إلى دول أخرى مما يؤدي إلى الاختلال في موازين مدفوعاتها.

4-دوافع و شروط التكامل الاقتصادي:

لقيام أي تكامل اقتصادي هناك دوافع و شروط تتطلبها عملية التكامل.

1-الدوافع:

هناك أسباب عديدة في تفضيل الدول للتكامل الاقتصادي نذكر منها:[54]

-وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة و القرب الجغرافي و التشابه أو التقارب الحضاري.

-وجود الدافع السياسي: فهو يلعب دورا مهما في قيام التكتلات الإقليمية.

-الرغبة في التصنيع خاصة بالنسبة للدول النامية حيث أثبتت الدراسات أن فرص نجاح عملية التصنيع في هذه الدول تكاد ان تكون منعدمة في حالة اعتماد كل واحدة منها على سوقها الداخلية لتصريف المنتجات الصناعية.

[54]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص ص 57-58.

2-الشروط:

يرى بعض الاقتصاديون أن التكامل يعني أساسا إنشاء كيان اقتصادي جديد و أن تحقيقه يتطلب توفير عدة شروط يجملها Robert Erbes فيما يلي:[55]

- و جود روابط توحد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي و صعيد المعلومات و المستوى الوظيفي أو التقني.

- التنسيق بين البرامج الاقتصادية أو السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية،و نقصد بذلك أن تلتقي الأطراف المعنية حول أهداف معينة و أن يكون هناك قدر كاف من التماسك بين هذه الأهداف.

- التجانس الجغرافي و التاريخي و الديمغرافي و التاريخي و تجانس الهياكل الاجتماعية للمجال المراد دمجه.

- التأكيد على مسألة تجانس الاقتصاديات المندمجة و على ضرورة التوازن من حيث النمو بين الامم المندمجة.

[55]- نفس المرجع السابق،ص ص 58-59.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التكامل الإقليمي ظاهرة ميزت هذا العصر،فتعتبر دراسته بصفة عامة من المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين،فلذلك نجد أن العديد من المنظرين قد اختلفوا حول مجالات دراسة هذه الظاهرة و كل واحد منهم درسها حسب اختصاصه.

فعالم الاقتصاد يدرسه من جهة العلاقات الاقتصادية الدولية و أشكال التكامل الاقتصادي و الاتحادات الاقتصادية التي يمكن أن تقام بين الدول،و عالم الاجتماع يدرسه من جانب العلاقات بين الجماعات المكونة لمجتمع ما.

أما عالم السياسة فيدرسه من جانب تحليل النظم السياسية أو التكامل على مستوى الدولة الواحدة، و كذلك يدرسه في مجال العلاقات الدولية و هو ما يعرف بالتكامل الإقليمي.

الفصل الثاني: ماهية إتحاد المغرب العربي

الفصل الثاني: ماهية إتحاد المغرب العربي.

مقدمة الفصل:

تعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق الإستراتيجية في العالم،وكذلك تشكل نقطة التقاء و تفاعل الثقافات و تزخر بثروات طبيعية هائلة،كما أن فكرة إتحاد دول المغرب العربي ليست بجديدة.

ففي ووقت أين أصبحت العلاقات بين الدول تسير نحو التكتل من أجل حماية مصالحها، كان لابد من دول الفضاء المغاربي أن تفعل كذلك،إلا أنه لم يتم الإعلان عن قيام الإتحاد المغاربي إلا في سنة 1989،و كان ذلك نتيجة الأوضاع الداخلية التي عرفتها بلدان المنطقة على حدى،انطلاقا من طبيعة بنيتها الاقتصادية و السياسية و الثقافية،كما أن العوامل الخارجية و المتغيرات الدولية قد لعبت دورا إضافيا في تجسد مشروع التكامل المغاربي.و ربما كذلك كانت هناك أهداف تسعى إلى تحقيقها،بحيث رأت أن الوسيلة الأنسب لبلوغها هي التكامل فيما بينها.

المبحث الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي.

1-الوقائع التمهيدية لتأسيس الإتحاد:

لقد بدأت نقطة التحول الجديد للعمل المغاربي، خلال اجتماع القمة العربية الطارئة بالجزائر يومي 7 – 9 جوان 1988، في قصر زرالدة بين قادة الدول المغاربية:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المملكة المغربية،الجمهورية التونسية،الجماهية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأسفر اللقاء عن الآتي:[56]

-عودة العلاقات بين المملكة المغربية والجزائر بعد قطيعة طويلة.

– وضع اللبنة الأساسية في تشييد بناء المغرب العربي،وذلك بإعلان بيان زرالدة،الذي تضمن تشكيل لجنة مغاربية كبرى تدرس وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

[56]- إبراهيم بوليحة،مجلس الشورى المغاربي ،تأسيسه،تنظيمه،عمله،منشورات مجليس الأمة،ص31.

ثم اجتمعت اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة بمدينة الجزائر، يومي 13- 14 جويلية 1988، لمناقشة مختلف القضايا ذات العلاقة ببناء وحدة المغرب العربي، وقررت إنشاء خمس لجان فرعية متخصصة لاستكمال الدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات، على أن تتولى كل دولة أمر إحدى اللجان، كالآتي:[57]

- اللجنة الاقتصادية، الجزائر.
- لجنة المسائل الهيكلية، ليبيا.
- اللجنة المالية والجمارك، المغرب.
- لجنة المسائل الأمنية والإنسانية، تونس.
- لجنة التربية والثقافة والإعلام، موريتانيا.

بعد ذلك انعقدت الدورة الثانية للجنة المغاربية في الرباط بتاريخ 27 - 28 أكتوبر 1988، ووافقت على مقترحات وتوصيات اللجان الخمس الفرعية، وأوصت بإحالتها إلى اجتماع القمة القادم لإقرارها وإعطائها الصيغة النهائية، وكان من أهم هذه القرارات والتوصيات ما يلي:[58]

- الاتفاق على إنشاء تنظيم مغاربي.
- تنسيق السياسات الخارجية والاقتصادية والمالية.
- توحيد مناهج التعليم.
- كفالة حرية التنقل عبر دول المنطقة.
- تشكل المغرب لجنة لصياغة ما ورد من توصيات اللجان الفرعية، ورفعها إلى اجتماع القمة المقبل.
- استمرار الاتصال بين الدول الخمس لتحديد موعد اجتماع القمة، في أقرب وقت ممكن.

[57]- إبراهيم بوليحة،نفس المرجع السابق،ص ص31 -32.
[58]- نفس المرجع السابق،ص ص32-33.

و الدورة الثالثة للجنة المغاربية في تونس، بتاريخ 24 جانفي 1989، تمهيداً لعقد القمة المغاربية الثانية، واقترحت اللجنة إصدار إعلان يضع المسار الوحدوي في سياقه التاريخي وطالبت بإعداد معاهدة تأسيسية تكون إطاراً للعمل الوحدوي المغاربي، لتنشئ هياكله وأجهزته.[59]

2- قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي:

في مدينة مراكش يوم الجمعة الثاني عشر من رجب 1409هـ الموافق 17 فبراير 1989.
اجتمع قادة بلدان المغرب العربي، وهم:[60]

1- الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية.

2- الرئيس معمر القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى.

3- الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس.

4- الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية.

5- الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وحضر معهم أعضاء اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة. ووزراء الخارجية.

وأسفرت الاجتماعات التي استمرت ثلاثة أيام متتالية، عن التوقيع على ثلاثة وثائق، هي:[61]

1- إعلان قيام اتحاد المغرب العربي:

جاءت تلك الوثيقة كحل وسط بين اتجاهين:

1-1 الاتجاه الأول: وكانت تمثله ليبيا وتونس و كان يدعو إلى الوحدة الفورية.

1-2 الاتجاه الثاني: وكانت تمثله المغرب والجزائر و كان يدعو إلى التنسيق والتعاون بين دول المغرب العربي.

---

[59]- نفس المرجع السابق،ص32.
[60]- نفس المرجع السابق,ص33.
[61]- نفس المرجع السابق،ص33-34.

كما أشارت الوثيقة إلى أن الاتحاد مفتوح لكل الدول العربية والإفريقية بشرط موافقة دول الاتحاد بالإجماع.

2- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي :

اشتملت المعاهدة على19 مادة، حددت أهداف الاتحاد، وتشكيل هيكله التنظيمي من هيئات ومؤسسات اتحادية، وتنظيم عمل الهيئات التي أنشئت بحكم المعاهدة.

3- قرار بالمصادقة على أعمال اللجنة المغاربية الكبرى:

واشتملت أيضا على توصيات ومقترحات لجانها الفرعية، واعتبارها برنامج عمل الاتحاد وتكليف الأجهزة المختصة في الاتحاد بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات طبقاً لبرنامج وجدول زمني.

3-أهداف معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي:

لقد حددت المعاهدة، الأهداف والسياسات للدول الأعضاء، في المادتين الثانية والثالثة، كالآتي:[62]

1. توطيد أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

2. تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الأعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها.

3. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

4. العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

5. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق الأغراض التالية:

[62]- نفس المرجع السابق،ص46-47.

-في الميدان الدولي:

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، على أساس الحوار.

-في الميدان الاقتصادي :

تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً إنشاء المشروعات وإعداد البرامج، العامة والنوعية، في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي:

إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

4-أجهزة الإتحاد:

يتمتع اتحاد المغرب العربي بعدة أجهزة نذكر منها مايلي:

1-مجلس الرئاسة:

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ، وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وله وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه[63].

[63]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،في:
http://www.maghrebarabe.gov.mr.
تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

و هو يقابل منظمة الوحدة الإفريقية و مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات في منظمة المؤتمر الإسلامي،وتكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء لأعضاء الإتحاد بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي.[64]

1- 2- اختصاصات مجلس الرئاسة:

حسب النصوص الواردة في المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي يتولى مجلس الرئاسة العديد من الاختصاصات التي جعلت منه الجهاز الأعلى،مثلما لنظيره في التجمعات الأخرى إذ أن لمجلس الرئاسة وضع السياسية العامة و كذلك الخطوط الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير و من أهم إختصصاته نذكر:[65]

-العمل على تحقيق اهداف الإتحاد و ينظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء،ويمكن أن تشمل هذه القضايا الخلافات أو النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء،ويملك ايضا اختصاص ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة لإتحاد المغرب العربي مع تحديد مهامها و يصادق على الجداول الزمنية المقدمة من طرفها و بالتعاون مع لجنة المتابعة و الأمانة العامة و تعترف المعاهدة للمجلس بإحالة للمشاريع و القرارات على مجلس الشورى لإبداء رأيه بشأنها كما له أن يحيل على الهيئة القضائية للنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد.

-من قبيل الاختصاصات الموافقة على ضبط مواعيد دورية لانعقاد مجلس الرئاسة،ويصادق على التعديل الوارد بشأن المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي،كما يدخل في اختصاصه تعيين الأمين العام للإتحاد و كذا الموافقة على تعيين مقر هيئات الإتحاد كمقر الأمانة العامة و الهيئة القضائية و اختصاصاتها و المصادقة على نظامها الأساسي و كذا النظام الداخلي لمجلس الشورى المغاربي.

-له صلاحية تكليف أحد أعضاءه بدراسة مسألة معينة أو التوسط في قضية معينة.

-فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية و يتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون التعاون مع التجمعات العربية و الإفريقية و التجمعات الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى.

[64]- د.جمال عبد الناصر مانع،اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،دار العلوم للنشر و التوزيع،2004،ص162

[65]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص163

2-مجلس الوزراء الأولين:

يتألف من الوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم ، ويجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك كما يشكل مجلس وزراء الأولين جهاز من أجهزة التنفيذ حسب المادة السادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي التي تنص على: "للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك".[66]

3-مجلس وزراء الخارجية:

يعتبر مجلس وزراء الخارجية لإتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي، و يأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة.ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات التي تقع ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة،عن طريق اجتماعاته المتكررة التي تنعقد في فترات متقاربة خلال السنة.[67]

فهو يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة. يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء[68].

4-الأمانة العامة:

4 -1- تكوين الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،و لها عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الإتحاد على أساس الكفاءة و الولاء لأهداف الإتحاد و التوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة،كما أن الأمين العام تحت إشراف مجلس الوزراء الخارجية و تعود له مهمة إعداد مشروع إعداد ميزانية الأمانة العامة التي يوافق عليها مجلس

---

[66]- نفس المرجع السابق،ص170.

[67]- نفس المرجع السابق،ص173.

[68]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،نفس المرجع السابق، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

وزراء الخارجية،و يمارس كذلك كل من الأمين العام و بقية الموظفين أعمالهم بحياد تام و لصالح الإتحاد،كما تمنح لهم الحصانات و الامتيازات اللازمة لأداء مهامهم،ووفقا لاتفاقية المقر يتمتع الجميع بتسهيلات أثناء تنقلهم بين دول الإتحاد و بالامتيازات اللازمة لأداء مهامهم.[69]

4-1 مهام الأمانة العامة:

طبقا للمادة الخامسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي تمتلك الأمانة العامة مجموعة من الاختصاصات،و التي هي كالتالي:[70]

- متابعة تنفيذ القرارات التي يصدها مجلس الرئاسة في إتحاد المغرب العربي بالتعاون مع أجهزة الإتحاد الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية و البرامج لعمل الإتحاد بالتنسيق مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث و الدراسات و توفير الوثائق و المعلومات و عند الحاجة الاستعانة بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية عن مدى بناء الإتحاد المغاربي.
- الإشراف على سير أعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة و مجلس وزارة الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و توثيق هذه الأعمال.
- حفظ الوثائق و المستندات الرسمية لهياكل الإتحاد بما فيها وثائق التصديق على الإتفاقيات الجماعية المبرمة في نطاق الإتحاد.
- السهر على التنسيق بين الأجهزة الإتحادية المختصة في مجال الإعلام و التوثيق قصد الحصول على رصيد راق من المعلومات المرجعية و الإحصائية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات.
- توطيد العلاقة بالأمانة العامة للتجمعات العربية بما فيها جامعة الدول العربية قصد تعزيز العمل العربي المشترك و كذا التعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية و التجمعات و المنظمات الدولية و غير الحكومية و بالجمعيات الشعبية و ذلك بالتعاون مع سائر أجهزة الإتحاد و لدعم مسيرته.

[69]- د.صبيحة بخوش،مرجع سبق ذكره،ص ص250-251.
[70]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص ص 184-185.

5-مجلس الشورى:

5-1- التأسيس و العضوية :[71]

يعتبر مجلس الشورى المغاربي من أهم هيئات اتحاد المغرب العربي، باعتباره مؤسسة استشارية لدى مجلس رئاسة الاتحاد وهو بمثابة هيئة برلمانية ممثلة للشعوب المغاربية.

تم تأسيسه بتاريخ 10 جوان 1989 بمقتضى معاهدة إنشاء الإتحاد.

يضم المجلس 05 شعب برلمانية تمثل المجالس البرلمانية في الدول المغرب العربي و هي :

1- الجمهورية الجزائرية
2- الجمهورية التونسية.
3- المملكة المغربية.
4- الجمهورية الموريتانية.
5- الجماهيرية الليبية.

5-2 - مهام المجلس :[72]

- يضطلع مجلس الشورى المغاربي بدور استشاري.

- يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي من مشاريع قرارات.

- يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه.

و يعقد المجلس دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

[71]- مجلس الشورى المغاربي،في:http://www.majliselouma.dz ،تاريخ الإطلاع :2013/09/28 على الساعة الواحدة زوالا.

[72]- مجلس الشورى المغاربي،نفس المرجع السابق،http://www.majliselouma.dz،تاريخ الإطلاع :2013/09/28 على الساعة الواحدة زوالا.

5-3- تشكيلة المجلس :[73]

يتكون مجلس الشورى المغاربي من 150 عضوا أي كل دولة من الدول الأعضاء ممثلة بـ 30 عضوا ويمثل الشعبة الجزائرية 15 نائبا من المجلس الشعبي الوطني و15 عضوا من مجلس الأمة والشعبة برئاسة السيد عيسى خيري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني تم تنصيبه يوم 10 ماي 2010.

5-4 - أجهزة المجلس :[74]

يتكون مجلس الشورى من :

1- **رئيس المجلس:** يعين من بين أعضاء المكتب بالتناوب ولمدة دورة كاملة حسب الترتيب الأبجدي.

ومن بين مهام وصلاحيات الرئيس:

- تحديد مكان و تاريخ انعقاد الجلسات الموالية لافتتاح الدورة.
- إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق بين الأمانة العامة للمجلس مع الأمانة العامة للإتحاد أو الأجهزة الاتحادية المعنية الأخرى وفقا لطبيعة الاختصاص.
- توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان.
- اقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء.
- إعداد برنامج عمل المجلس.
- تمثيل المجلس في التظاهرات و الأعمال الرسمية و الدولية.
- تقديم عرض حول نشاط المجلس أمام الدورة.

2- **المكتب:** يتكون من عشرة أعضاء على أساس عضوين من كل دولة من دول الإتحاد رئيس الشعبة و نائبه.

يتولى المكتب على الخصوص :

- تحديد مكان وتاريخ انعقاد الجلسات الموالية لافتتاح الدورة.

[73]- نفس المرجع السابق،http://www.majliselouma.dz،تاريخ الإطلاع :2013/09/28 على الساعة الواحدة زوالا.
[74]- نفس المرجع السابق،http://www.majliselouma.dz،تاريخ الإطلاع :2013/09/28 على الساعة الواحدة زوالا.

– إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة والأجهزة. الاتحادية الأخرى وفقا لطبيعة الاختصاص.

– توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان .

– اقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء.

– إعداد برنامج عمل المجلس.

– الإشراف على أعمال المجلس و شؤونه التنظيمية و المالية.

– عرض مشروع الميزانية على المجلس و متابعة تنفيذها.

– تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والإقليمية والدولية والمنظمات الدولية الأخرى.

3– اللجان: يتكون مجلس الشورى من ستة لجان دائمة، كما له أن يكون لجانا مؤقتة.و اللجان الدائمة هي:

– لجنة الشؤون السياسية.

– لجنة الإقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي.

– لجنة الشؤون القانونية.

– لجنة الموارد البشرية.

– لجنة البنية الأساسية.

– لجنة المرأة و الطفولة.

4– الأمانة العامة:

مقرها الجزائر العاصمة. ويعين الأمين العام من قبل مكتب مجلس الشورى باقتراح من حكومة بلده. من بين المهام التي يقوم بها الأمين العام لمجلس الشورى تحت إشراف الرئيس:

- الاضطلاع بأعمال سكرتارية المجلس وأجهزته.
- حفظ وثائق ومستندات المجلس.
- التحضير لمختلف نشاطات المجلس وأجهزته.
- إعداد مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها.
- متابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى.
- التنسيق بين الأجهزة المختلفة للمجلس في مجال الإعلام والتوثيق.

5- المقر : مقر مجلس الشورى المغاربي هو الجزائر العاصمة.

6- ميزانية المجلس:

يقرر مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي ميزانية مجلس الشورى بناء على اقتراح يبديه هذا الأخير.

6-الهيئة القضائية:

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا[75].

6-1-اختصاصات الهيئة القضائية:

تتمتع الهيئة القضائية بنوعين من الاختصاصات:[76]

1-الاختصاص القضائي:

يشمل الاختصاص القضائي للهيئة المنازعات التي تخص بالفصل فيها بحكم ملزم و نهائي للأطراف و جاءت أحكام الاختصاص القضائي للهيئة في الفترة الثانية من المادة الثالثة عشر و في المادتين الرابعة

[75]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

[76]- د.جمال عبد الناصر،نفس المرجع السابق،ص ص208-209.

و العشرون و الخامسة و العشرون من النظام الأساسي للهيئة القضائية المنازعات التي تختص الهيئة بنظرها و هي التالية:

- المنازعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الاتفاقيات التي تبرم في إطار الإتحاد المغاربي.
- المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الإتحاد أو موظفيه وفقا لما ينص عليه النظام الخاص بكل جهاز إتحادي.

2-الاختصاص الاستشاري:

وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشر من معاهدة الإتحاد و الفقرة الأولى من المادة التاسعة و الأربعين من النظام الأساسي من النظام الأساسي للهيئة القضائية،تصدر الهيئة آراء استشارية في محال المسائل القانونية التي تحال إليها من قبل الرئاسة.

7-لجنة المتابعة:

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية. وتعتبر لجنة المتابعة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهازا لتنشيط العمل الوحدوي. تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.[77]

8-اللجان المتخصصة:

لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:[78]

1- لجنة الأمن الغذائي:

[77]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

[78]- نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية،المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، البيئة، مؤسسات الدعم الفلاحي.

2- لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط الطاقة، المعادن، التجارة، الصناعة، السياحة،المالية والجمارك، التأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، الخدمات، الصناعة التقليدية.

3- لجنة البنية الأساسية:

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والمواصلات، البريد، الري.

4- لجنة الموارد البشرية:

تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي الشؤون الاجتماعية، التشغيل، الرياضة، الشبيبة، الصحة، العدل، الإقامة وتنقل والأشخاص، شؤون الجالية المغاربية.

8-1- مهام اللجان الوزارية:

تقوم اللجان الوزارية بعدة مهام نذكر منها مايلي:[79]

-تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

- تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية، حسب القطاعات التي تدخل في مهامها.

- تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسبما يقتضيه عملها وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

[79]- نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

– تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على أنظار مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

9-المجالس الوزارية القطاعية:

هناك مجاليس وزارية قطاعية عديدة،تختص كل منها بقطاع معين.و من أهم هذه المجالس القطاعية نذكر ما يلي:[80]

1-المجلس الوزاري المغاربي للتربية و التعليم و البحث العلمي:

تنفيذا للتوصيات التي عبرت عنها اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية،أنشىء مجلس الوزرا المغاربية للتربية و التعليم العالي و البحث العلمي لإتحاد المغرب العربي.ويتكون من وزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن شؤون التربية و التعليم العالي و البحث العلمي في بلدان الإتحاد.

2-المجلس الوزاري المغاربي للثقافة و الإعلام:

تطبيقا للتوصيات التي صدرت عن اللجنة الوزارية المختصة المكلفة بالموارد البشرية،تم إحداث مجلس وزراء الثقافة و الإعلام لإتحاد المغرب العربي.و يتألف من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن شؤون الثقافة العامة و الإعلام لدول إتحاد المغرب العربي.و هذا المجلس مكلف بماجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالجانب الثقافي و الإعلامي من أجل إقامة التنسيق اللازم في هذا الخصوص بهدف التوصل إلى إستراتيجية ثقافية و إعلامية في بلدان المغرب العربي.

3-المجلس الوزاري المغاربي للنقل:

عملا بما إتخذته من توصيات لجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبيئة الأساسية،و يتكون من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن شؤون النقل في بلدان الإتحاد.وهذا المجلس مكلف اساسا بغبراز مجالات العمل المشترك في حقل النقل البري و الجوي بين البلدان المغاربية وإقامة التنسيق اللزم في هذا الخصوص و إنجاز المشروعات المشتركة المتعلقة بالبنية الأساسية التي تمكن من تطوير النقل و المواصلات.

[80]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص ص227-229.

4-المجلس الوزاري المغاربي للصحة:

انبثق هذا المجلس القطاعي عن اللجنة الوزارية المتخصصة،ويتكون من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن الشؤون الصحية في بلدان المغرب العربي.حيث عقد العديد من الدورات التي تجمع توصياته على تحقيق التعاون و التنسيق في مجال الخدمات الصحية.هنلك عدة أهداف منوطة بهذا المجلس و يمكن حصر اهمها في تقريب و تنسيق الأنظمة و القوانين الصحية وصولا إلى توحيدها.

5-المجلس الوزاري المغاربي للطاقة:

طبقا للتوصيات التي صدرت عن اللجان الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد و المالية،أنشء مجلس وزراء الطاقة المغاربي.ويتألف من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن الشؤون الطاقوية في أقطار المغرب العربي.و يمكن حصر أهداف المجلس في تنسيق النشاط الطاقوي في الدول الأعضاء بوضع إستراتيجية طاقوية مغاربية مشتركة التي تمكن من تحقيق الاتجاهات المنشودة في المجال الطاقوي.

6-المجلس الوزاري المغاربي للداخلية:

تنفيذا للقرار الصادر عن مجلس رئاسة الإتحاد في دورته العادية الأولى المنعقدة بتونس سنة 1990،أنشئ مجلس وزراء الداخلية لدول إتحاد المغرب العربي،ويتألف من الوزراء و أمين اللجنة الشعبية العامة المسؤولين عن شؤون الأمن و الجماعات المحلية في أقطار المغرب العربي.حيث عقد حتى كتابة هذه السطور أربعة دورات،وتنصب توصياته في المسائل المتعلقة بتنقل الأشخاص و التنسيق في مجال الأمن و كذا التوصيات في مجال مكافحة الكوارث الطبعية إلى جانب المسائل التي تخص الجماعات المحلية.

10-الأجهزة ذات الطابع التخصصي:

يتكون هيكل إتحاد المغرب العربي من عدة هياكل تخصصية،نذكر منها مايلي:

1-الجامعة المغاربية:

تعتبر الجامعة المغاربية من أهم الإنجازات التي حققها الإتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي،وقد كان من الطبيعي أن تهتم دول الإتحاد بقضايا هذا القطاع و تعمل على وضع الاسس التي سوف يقوم عليها التعاون العلمي فيما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال.[81]

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها.وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابالس ليبيا[82].

و لقد ورد النص على أهداف الجامعة في المادة الرابعة من النظام الداخلي والتي جاءت فيها:

تستهدف الجامعة للقيام بالمهام التالية:[83]

1- المساهمة في التكوين العالي و البحث العلمي على المستوى المغاربي.
2- إقامة اللقاءات العلمية و الدراسية التدريبية المتخصصة في شتى الميادين المعرفية لصالح الطلاب و الأساتذة و الباحثين في التعليم العالي والبحث العلمي التابعين لجامعات دول إتحاد المغرب العربي.
3- القيام بدراسات علمية متخصصة في الميادين التكوينية و العلمية مع المؤسسة العامة أو الخاصة داخل الإتحاد المغاربي أو خارجه.
4- العمل على تبادل المعلومات و المشاريع العلمية و برامج الدراسة بين المؤسسات المغاربية.
5- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات العلمية و الجامعية داخل الإتحاد المغاربي.

2-الأكاديمية المغاربية للعلوم:

تعتبر كذلك الأكاديمية المغاربية إحدى الإنجازات الاتحادية العلمية التي حققها الإتحاد المغاربي في مجال التعاون في البحث العلمي.[84]

---

[81]- نفس المرجع السابق،ص231.

[82]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

[83]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص232.

فهي تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، و تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس بليبيا[85].

3-المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية:

نشأ هذا المصرف بناء على قرارات القمة المغاربية الثالثة المنعقدة في مدينة رأس لانوف بليبيا يومي 9 و 10 مارس سنة 1990 و بمقتضى اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي الموقع عليها في نفس المناسبة.[86]

يعتبر المصرف المغاربي مؤسسة مالية دولية مستقلة لإتحاد المغرب العربي و يتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه و لا يخضع في ذلك إلا لأحكام الاتفاقية المنشأة له و نظامه الاساسي.[87]

والهدف من إقامة المصرف المغاربي هو الإسهام في إعداد و إنجاز و تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ذات المصلحة المشتركة و ذات الجدوى الاقتصادية في إقليم الدول الأعضاء و الهادفة إلى التكامل الاقتصادي المغاربي،وتشجيع انسياب و توظيف رؤوس الأموال بما يحقق التنمية الفلاحية و الصناعية و التجارية ويكفل تطوير و تنمية المعادلات التجارية و المدفوعات الجارية المترتبة عنها،وكذلك أحداث هذا المصرف يدخل ضمن إطار إنتاج سياسية مشتركة للاستثمار لضمان تحقيق اقتصاد متوازن في الدول الخمس الأعضاء.

و يتكون المصرف المغاربي من الجمعية العمومية للمصرف التي تعتبر بمثابة السلطة العليا للمصرف ،مجلس إدارة المصرف الذي يقع عليه مهمة تصريف الشؤون الخارجية بالمصرف و مكتب

---

[84]- نفس المرجع السابق،ص235.

[85]- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،نفس المرجع السابق،، تاريخ الإطلاع : 2013/09/10 على الساعة العاشرة صباحا.

[86]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص239.

[87]- نفس المرجع السابق،ص240.

المراقبة المالية الذي يقوم بمراجعة حسابات المصرف و تدقيق الحسابات الختامية،وتحضير كل اجتماعات الجمعية العمومية و يرفع تقاريره إليها.[88]و من مصادر تمويل المصرف نجد:[89]

1-رأس مال المصرف المغاربي:

ويشتمل المدفوعات التي تقدم بها الدول الأعضاء في حسابات الاكتتاب في رأس مال المصرف،و قد تقرر في الاتفاقية المنشأة للمصرف المغاربي أن رأس مال المصرف هو 500 مليون دولار أمريكي ورأس مال المكتتب فيه عند التأسيس هو 150 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى مائة و خمسين ألف سهم قيمة كل منها ألف دولار أمريكي و يكتتب فيه بالتساوي بين مساهمي دول الإتحاد.

2-الاقتراض:

لعل من المصادر الأساسية في تمويل المصرف،بالإضافة إلى حصص الأعضاء هي القروض التي أجازت اللجوء غليها الاتفاقية المنشأة للمصرف المغاربي،ويقوم المصرف المغاربي بالاقتراض من الأسواق العالمية المالية بالعملة القابلة للتحويل شريطة عدم الإخلال بأغراضه و سلامة وضعه المالي،كما يجوز للمصرف بالذات الاقتراض من الأسواق المالية لدول الإتحاد عن طريق إصدار سندات للمصرف.

3-الودائع:

و لتمويل المصرف يمكنه كذلك قبول الودائع بالعملة التابعة للتحويل شريطة عدم تعارضها مع القواعد السارية عن كل دولة من دول الإتحاد و من ثم لا يقبل المصرف الودائع بالعملات المحلية و من مصادر تمويل المصرف هناك إيرادات أخرى تتمثل فيما يعود على المصرف من فوائد يمثل في الواقع مصدرا من مصادر تمويل المصرف،ويمكن أن نضيف إليه عملية حصيلة سداد المقترضين لبعض أو كل القروض التي سبق منحها لهم من طرف المصرف حيث أن المبالغ التي تسدد للمصرف ولو أنها لا تمثل إلا استعادة الأموال المصرف.

[88]- نفس المرجع السابق،ص242.
[89]- نفس المرجع السابق،ص ص243-245.

المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

1-الإعتبارات الجغرافية و التاريخية:

1-التسمية:

لقد عرفت منطقة المغرب العربي عدة تسميات،فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان و الأوروبيين يسميها "شمال إفريقيا" مع إدخال مصر ضمن المنطقة،ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب و الأتراك كان يستعمل كان يستعمل كلمة "غرب أو مغرب" و يدخل بالطبع الأندلس و غرب إفريقيا،أما المصريون القدامى فقد أطلقوا عليها اسم "أمانتي" أي عروس المغرب،و أطلق عليها أحيانا بلاد الأمازيغ أي الوطن الحر،وبلاد البربر،و المور و المغرب الإسلامي.[90]

أما التسمية التي أسندت إلى منطقة المغرب العربي هي "المغرب"،و هو مصطلح قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلى الذي يحدد مغرب الشمس،أما في الاصطلاح أو المعنى المتعارف فهي الأقاليم الواقعة غرب مصر و التي تشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي.[91]

و يوصف كذلك بالكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى،و بالعربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية،مع الاعتبار أنه يطل على البحر الأبيض المتوسط و هو الشيء الذي يعطيه خصوصية تميز المغرب تميزا عربيا عن الغرب و مغربيا عن العرب،و هذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة المشروع الوحدوي المغربي بمنطلقاته وأهدافه و حدوده.[92]

2-الموقع و التضاريس:

تقع منطقة المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا،وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم،و على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم،و يحدها من الشرق مصر و السودان و من الجنوب دول الساحل الصحراوي.[93]

---

[90]- د.صبيحة بخوش،نفص المرجع السابق،ص75.
[91]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[92]- نفس المرجع السابق،ص76.
[93]- الدكتور جمال عبد الناصر، نفس المرجع السابق,2004,ص22.

أما بالنسبة لموقع الدول الخمس المغاربية،فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا،وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم،و يحدها النيجر و المالي و موريتانيا جنوبا،و تونس و المغرب غربا. بينما تقع ليبيا و سط شمالي إفريقيا بين المشرق و المغرب العربيين،و يحدها من الشرق،مصر و السودان،من الغرب تونس و الجزائر،ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 1800 كلم،و من الجنوب النيجر و التشاد.أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي،و يحدها من الشمال و الشرق البحر الأبيض المتوسط التي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 1300 كلم،من الجنوب و الشرق ليبيا و من الغرب الجزائر.و تقع المغرب في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا،و يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله 537 كلم،و الممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل حوالي 2446 كلم،و يحدها من الشرق الجزائر،و من الغرب المحيط الأطلسي،ومن الجنوب الصحراء الغربية.أما موريتانيا تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية،و يحدها من الشمال الجزائر،ومن الجنوب نهر السنغال و من الشرق مالي و من الغرب الصحراء الغربية و المحيط الأطلسي التي تطل عليه بساحل يصل طوله 700 كلم.[94]

أما الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي(التضاريس)،يختلف باختلاف المناطق،فمنطقة التل المحاذية للبحر المتوسط و التي تتخللها سلاسل جبلية تشمل على السهوب و الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة،في حين المنطقة الصحراوية التي توجد فيها الصخور الرملية و الحجرية.

ففي الجزائر الطبيعة الجغرافية للسطح تنقسم إلى ثلاثة مناطق،منطقة التل المحاذي للبحر الأبيض المتوسط و التي توجد بها السهول الساحلية الضيقة و المنقطعة،تلف بها سلسلة جبال الأطلس التي يصل ارتفاعها 2328 مترا،و تليها منطقة السهوب باعتبارها الفاصلة بين التل و الصحراء،ثم المنطقة الصحراوية و هي سهلية قليلة الارتفاع و فيها صخار حجرية و رملية.

و في المغرب نجد المنطقة الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى،فالمنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي توجد بها سهول ضيقة و تخللها سلسلة الأطلس،و المنطقة الرملية المحاذية لمنطقة الأطلس.كما نجد السهول المنخفضة و الهضاب المترامية بين جبال الأطلس،ثم الجزء الجنوبي المتمثل في الصحراء القاحلة التي تكثر فيها الكثبان الرملية.

[94]- جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص23-25.

أما الوضع الجغرافي في تونس نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة،أما الجزء الجنوبي أين توجد منطقة المنخفضات و توجد حولها واحات عديدة.

بينما الوضع الجغرافي في ليبيا نجد أكثر من 95% من مساحة ليبيا تتكون من صحار صخرية و رملية قليلة الارتفاع.وأن المنطقة المحاذية للبحر المتوسط هي منطقة خصبة و التي منها منطقة الجبل الأخضر الذي يتصل في انحداره بالصحراء.ثم منطقة الصحراء الجنوبية الي توجد بها المياه الجوفية.

وأخيرا الوضع الجغرافي لموريتانيا،فمعظم أراضيها تتكون من سهل،و تتخلله بعض الهضاب والمرتفعات و التي تتعدى اعلى قيمة فيها 600 متر عدا كدية الجبل التي يصل ارتفاعها إلى 917 متر.

3-المناخ:

إن الوضع المناخي في المنطقة يتسم بالتنوع حيث الصيف معتدل الحرارة و الشتاء قيل البرودة و دافئ،و هذا راجع لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط،ولكن هذا المناخ المتوسطي يتغير كلما توغلنا نحو الجنوب أين تقع المنطقة الصحراوية و مناخها الصحراوي المعروف بالحرارة الشديدة و تكون الأمطار شبه منعدمة.[95]

فمناخ الجزائر يسيطر عليه مناخ متوسطي فالجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط،في الصيف حار وفي الشتاء معتدل الحرارة.ولكن هذا المناخ يتغير كلما تم الابتعاد عن الساحل و التوغل جنوبا نحو المناطق الصحراوية و الرملية أين يصبح المناخ صحراوي فترتفع الحرارة وتقل الأمطار.[96]

بينما مناخ المغرب نجده معتدل الحرارة صيفا و قليل البرودة شتاءا،وهذا على الشواطئ المتوسطية و الأطلسية،هذا المناخ يتغير كلما تم التوغل داخل المغرب حيث تزيد البرودة على جبال الأطلس أين يصبح المناخ قاريا.[97]

أما مناخ تونس فيتسم هو الآخر بالتنوع،ففي الشمال المطل على البحر الأبيض المتوسط يكون المناخ معتدل الحرارة صيفا و قليل البرودة شتاءا أين تكثر الأمطار. أما الجزء الجنوبي فيتسم بالمناخ الصحراوي حيث ترتفع الحرارة وتكون الامطار شبه منعدمة.[98]

---

[95]- نفس المرجع السابق،ص25.
[96]- نفس المرجع السابق،ص ص25-26.
[97]- نفس المرجع السابق،ص26.
[98]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

بينما مناخ ليبيا هو الآخر يتسم بمناخ متوسطي في الجزء الشمالي منها المحاذي للبحر المتوسط،أين نجد الصيف حارا و الشتاء معتدلا و معروفا بكثرة الأمطار،و تقل هذه الأخيرة كلما تم الابتعاد عن الساحل و التوغل نحو الجنوب أين يصبح المناخ صحراويا معروف بالحرارة الشديدة صيفا،و البرودة الشديدة شتاءا.[99]

و أخيرا،فمناخ موريتانيا تسطر عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق المطلة على الأطلس و كما أن مناخها معروف بالرياح الجافة المتربة.[100]

فمن خلال هذا العرض الموجز للوضع الجغرافي و المناخي للمنطقة يتضح لنا بأن أقاليم الدول المغاربية تشكل منطقة جغرافية واحدة و ما يعطي المنطقة صفة الإقليم المتكامل هي المساحة.[101]

4-المساحة:

كما هو مبين في الجدول رقم (1) تبلغ مساحة المغرب العربي الكبير 5.810.821 كلم2،تغطي الجزائر ما مساحته 2.381.741 كلم2،والمغرب 458.730 كلم2،تونس 164.150كلم2،و ليبيا 1.775.500 كلم2،و موريتانيا 1.030.700 كلم2.

[99]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[100]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[101]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

الجدول رقم(1)

مساحة دول إتحاد المغرب العربي

الدول	المساحة (كلم)2	%
الجزائر	2.381.741	39.28
المغرب	458.730	7.56
تونس	164.150	2.73
ليبيا	1.775.500	29.28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	5.810.821	100

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القطاع الإقتصادي،إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات بعنوان الدول العربية أرقام و مؤشرات،العدد الرابع،سنة 2013.

2-الإمكانيات و الموارد المتاحة لدى دول الإتحاد المغاربي:

1-الإمكانيات الزراعية: تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع حجم الثروات الزراعية المملوكة من أراضي متعددة المناخات،وموارد مائية و ثروات بحرية و نهرية وغابات،وهو الشيء الذي يعتبر من المقومات المواتية للتكامل الاقتصادي الجماعي،وهو بمنزلة الدافع الأول للتكامل[102]،و الجدول التالي يوضح ذلك.

[102]- محمد علي داهش ،و رواء زكي يونس،اتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي الواقع و متطلبات المستقبل،مركز الإمارات للدراسات و البحوث العلمية،2004،ص 28.

الجدول رقم (2)

الإمكانيات الزراعية

الدول	الرقعة الزراعية(ألف هكتار)	مساحة الغابات(ألف هكتار)	إنتاج القمح و الشعير(ألف طن)	نتاج الخضر و الفوكه(ألف طن)	إنتاج اللحوم الحمراء (ألف رأس)	إنتاج الحليب(ألف طن)	إنتاج لحوم الدواجن (ألف رأس)	الإنتاج السمكي(طن)
الجزائر	8445	4256	3659	4634	-	2633	282	104008
تونس	4953	666	2286	4404	-	1088	144	109160
ليبيا	1794	12	102	715	-	310	120	47
المغرب	9104	4364	8336	8832	440	1589	590	-
موريتانيا	322	4340	-	-	-	496	6900	644
المجموع	24618	13638	14383	18585	440	6116	8036	213859

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القطاع الإقتصادي،إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات بعنوان الدول العربية أرقام و مؤشرات،العدد الرابع،سنة 2013.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) بأن دول الفضاء المغاربي لديها موارد و مساحات زراعية مهمة،كما نلاحظ بأن هناك تباين فيما يخص المساحات المستغلة و كذلك على مستوى حجم الإنتاج في مختلف المجالات الزراعية فمثلا تحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث الرقعة الزراعية و الغابية و كذلك في مجال إنتاج القمح و الشعير و الخضر و الفواكه...الخ،و هو الشيء الذي يتطلب ربما التعاون بين الدول من أجل تنويع المبادلات فيما بينها.

2-الثروات المعدنية و الطاقوية:

يعتبر الفضاء المغاربي منطقة توجد بها إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى اساسا في القطاع الطاقوي الذي تتصدره الجزائر و ليبيا اللتان تصدران النفط و الغاز،و القطاع المعدني المتنوع من فوسفات و حديد و نحاس و زنك و غيرها[103]، و الجداول رقم(3).(4) يبينان ذلك.

[103]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص31.

الجدول رقم (3)

الإمكانيات الطاقوية

الدول	إنتاج النفط الخام(ألف برميل/يوم)	إحتياطي النفط الخام(مليار برميل في نهاية السنة)	صادرات النفط الخام(ألف برميل اليوم)	إستهلاك النفط(ألف برميل مكافىء نفط/يوم)	إنتاج الغاز الطبيعي(مليون قدم3 /سنة)	إحتياط ي الغاز الطبيعي(مليار متر3 في نهاية السنة)	إستهلاك الغاز الطبيعي(ألف برميل مكافىء نفط/يوم)	إنتاج الطاقة الكهربائية(جيجا وات/ ساعة)
تونس	70,0	0,4	69	114	2794	65	60	15221
الجزائر	1174	-	698	326	82704	-	496	52015
المغرب	0.2	0.002	-	195	-	1	15	24147
موريتانيا	-	-	-	10	-	-	-	538
ليبيا	490	48.0	282	365	641	1547	72	32595
المجموع	1734.2	48.40	1049	1010	86139	1613	643	124516

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القطاع الإقتصادي،إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات بعنوان الدول العربية أرقام و مؤشرات،العدد الرابع،سنة 2013.

الجدول رقم(4)

الإمكانيات المعدنية

الدول	إحتياطي خام الحديد(ألف طن/سنة) (2)	طاقة إستخراج خام الحديد(ألف طن/سنة) (2)	طاقة إنتاج صخر الفوسفات(ألف طن)(2)	إنتاج خام الزنك(ألف طن)2	إنتاج خام الرصاص(ألف طن)2	إنتاج خام النحاس(ألف طن)2	إنتاج الفحم الحجري(ألف طن)2
الجزائر	1.1	4,549.0	1,798.0	4.4	2.0	1.0	15.0
تونس	0.0	390.0	7,409.0	29.0	14.0	-	-
المغرب	3.1	1,300.0	-	-	-	-	-
ليبيا	0.1	8.1	27,638.0	87.4	46.4	20.0	650.0
موريتانيا	2.3	13797.0	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012.

من خلال الجدولين رقم(3)،(4)،يتبين لنا أن الجزائر و ليبيا تسيطران على أكبر حصة من احتياطي و إنتاج النفط و الغاز في الفضاء المغاربي.أما الموارد المعدنية كالحديد مثلا فنجدها مرتكزة في موريتانيا و الجزائر،فبذلك يمكن أن نقول حتى في مجال الموارد الطاقوية و المعدنية هناك تباين بين دول الفضاء المغاربي، وهو الشيء الذي قد ينوع من حجم المبادلات في هذا المجال في حال العمل الوحدوي لدول الإتحاد.

3-الطاقات البشرية:

تتميز دول الإتحاد المغاربي بطاقات بشرية هائلة،موزعة على الدول الخمس بنوع من التفاوت،حيث تختلف هذه الدول عن بعضها البعض من حيث الكثافة السكانية و معدلات نمو السكان...الخ،و للوقوف إلى جانب هذه الطاقات وأهميتها و تفعيلها للقيام بدورها في المنطقة[104]،سوف نقدم بعض المؤشرات الإحصائية التي توضح لنا وضعية هذه الطاقات.

الجدول رقم(5): سكان المغرب العربي

الدولة	السكان ألف نسمة	الكثافة السكانية فرد(كلم2)	النمو السنوي للسكان (%)	سكان الحضر(%)	سكان الريف(%)
الجزائر	37595	15,7	-	65,9	34,1
تونس	10774	65,6	1,14	66,2	33,8
ليبيا	5644	3,4	1,6	88,0	12
المغرب	32597	45,9	1,0	58,8	41,8
موريتانيا	3432	3,3	2,4	40,4	59,6

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القطاع الإقتصادي،إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات بعنوان الدول العربية أرقام و مؤشرات،العدد الرابع،سنة 2013.

[104] - Tamani fadhila,intégration économique régionale au maghreb :enjeux contraintes et perspectives,mémoire de magister,université de tizi ouzou ,2012,p136.

يتبين لنا من خلال الجدول أن دول الفضاء المغاربي تتمتع بطاقات بشرية هائلة،كما أن الكثافة السكانية و معدل النمو السكاني تعتبر مؤشر إجابي لتوفير اليد العاملة،إلا أنه هناك اختلال فيما يخص توزيع السكان بين المدينة و الريف،حيث نلاحظ أن معظم السكان يتواجدون في المدن خاصة في ليبيا حيث بلغ سكان الحضر نسبة 88%،بينما سكان الريف بلغ 12% فقط و هو الشيء الذي قد يفقد القطاع الزراعي اليد العاملة التي يحتاجها.لذلك إذا استمر هذا الاختلال في تناقص سكان الريف سوف يؤثر سلبا على القطاع الزراعي.

المبحث الثالث: دواف قيام الإتحاد المغاربي و أسباب فشله:

1-الدوافع :

لقد لعبت الظروف الخارجية و الداخلية التي عرفتها دول الفضاء المغاربي دورا هاما في التفكير في ضرورة التكتل لمواجهة التحديات الإقليمية و الدولية و التي نذكرها ف النقاط الأساسية التالية:

1-العوامل الداخلية:

1-1-عجز الدولة القطرية عن تحقيق التنمية الشاملة و حماية أمنها:

يمكن أن يعتبر عجز الدولة القطرية،من العوامل التي عجلت بالبحث عن البديل المغاربي،و هو قيام الوحدة المغاربية.وذلك راجع لعجز النهج القطري عن تحقيق تطلعات الشعوب بالنسبة للتنمية الشاملة و صيانة الإستقلال الوطني و حماية الأمن الوطني و القومي.و هو ما جعل الشعوب يشككون في قدرة الدولة القطرية على حل المشاكل التنموية في ظل الصعوبات و التهديدات المختلفة التي تصادفها سياسة التنمية.[105]

فربما كان من الطبيعي أن تتجه دول المغرب العربي إلى بناء مؤسساتها السياسية و الإدارية و إقامة قاعدة صناعية تكريسا لمبدأ السيادة على ترابها،و هكذا إذا أخذت الدولة القطرية تتجسد في منطقة المغرب العربي و اتبعت كل دولة سياسة تنموية خاصة تتماشى و رغباتها بل و راهنت بإقامة مشاريع تحقق التنمية الشاملة بصفة إنفرادية و هو ما جعل شعوبها تنتظر الكثير منها بل تلبية ما حرمه عليه الإستعمار،فأخذت على عاتقها مشاكل البناء و التنمية،و على الرغم من تحقيقها لعدد لا بأس به من الإنجازات فقد صاحب كذلك خيبة أمل و تزايد الشعور بأن الهياكل القطرية أصبحت تحد من أسباب

[105]- نفس المرجع السابق،ص60.

التقدم بحجة أن شرعية الدولة القطرية قامت أساسا على ترسيخ دعائم الإستقلال من السيطرة الإستعمارية.[106]

1-2- تأزم العمل العربي المشترك:

يتمثل هذا العامل في تعثر العمل العربي المشترك على مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الأمن العربي لا سيما بعد أن تبين عدم قدرة العرب في عدة لقاءات عربية على تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بل وصل النظام العربي في عقد الثمانينات إلى مفترق طرق هام.حيث سادة الانقسام و التصدع و ذلك عقب المصالحة بين مصر و إسرائيل التي توجت بالتوقيع على اتفاق كامب دفيد في سنة 1978 و المعاهدة المصرية الإسرائيلية سنة في سنة 1979. فهذه المعاهدة كانت امتحان عسير للنظام العربي الذي كاد بنيانه أن ينهار على من فيه. و ما تلا من ذلك من خلافات بين الدول العربية حول الصراع العربي الإسرائيلي،و تفجر الحرب العراقية الإيرانية و المشاكل العربية الاخرى.ومن خلال كل ها اصبحت منطقة المغرب العربي مهددة مباشرة بالعديد من الأخطار الخارجية التي سبق التطرق لها ضمن العوامل الأساسية،و في ظل وضع عربي متمزق و متناحر.و لعل في قيام الإتحاد،تعويضا جزئيا لمواجهة مختلف الأخطار التي تهدد منطقة المغرب العربي نتيجة لتعثر النظام العربي الجماعي.[107]

1-3-تواضع مكانة المشاركة السياسية:

لقد عرفت دول المغرب العربي تدهورا خطيرا و درجات متزايدة في تأطير النشاط السياسي في إقليمها ،فتزايد حجم الأنشطة السياسية التي لا تجد لنفيها قنوات شرعية داخل النظام،و هذا ما فسرته آنذاك الدعوة المستمرة إلى التعددية في كل من الجزائر و تونس مع المطالبة بترسيخ و توسيع أدواتها في حقول العمل التشريعي و التنفيذي و فعالية المنظمات المؤطرة لمختلف قطاعات المجتمع المدني كفاعل في صناعة الخيارات الجديدة،و عدم قدرة التأطير هذه إنما راجعة إلى زيادة في المطالب السياسية الناتجة عن ظهور فئات اجتماعية جديدة نتيجة لعملية التنمية فلم تعد على مستوى وعيها العام و قيمها الفكرية مؤهلة لأن تقتنع بالاستناد إلى الإرث الوطني لوحده بل أصبحت تشترط إدماجها في حركية المجتمع و عملياته أي المشاركة كلما زاد ميلها إلى الرفض و العنف،هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن النظم القائمة في دول المغرب العربي تميزت بنوع من الجمود أي أنها كانت عاجزة عن التطور الذاتي لمسايرة التغيرات

[106]- د.صبيحة بخوش،نفس المرجع السابق،ص166.
[107]- د.جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع السابق،ص ص58-59.

الاجتماعية،فظلت تعتمد نفس الأساليب و على نفس الوجوه دون الالتفات إلى التيارات المتزايدة من الشباب التي لا تجد مكانا لها داخل النظام.[108]

فنتيجة كل هذا أدى إلى تدهور سلطة الدولة و تناقض قدرتها على ضبط إيقاع الحياة و الصراع السياسي داخلها.[109]

1-4-التحولات في النظام الإقليمي للمغرب العربي:

و نقصد بها التغيرات التي مست العلاقات المغاربية في مجملها و نذكر منها:[110]

-وفاق القوتين الرئيسيتين في المنطقة،إذ أنه و بعد سنوات من القطيعة بسبب قضية الصحراء الغربية،بدأت بوادر الاتفاق تلوح بينهما في الأفق منذ مطلع الثمانينات حيث جرت أولى اللقاءات بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد و ملك المغرب الحسن الثاني سنة 1983 حاولا خلالها فتح و معالجة الملفات المتعلقة بالحدود و مشكلة الصحراء الغربية،فتكررت اللقاءات وصولا إلى إعادة ربط العلاقات الدبلوماسية بينهما في سنة 1988 و فتح الحدود.

-مصالحة الأطراف: و تتمثل في تحسين العلاقات بين تونس و ليبيا بوصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة في سنة 1987 حيث عمل منذ ذلك التاريخ على توطيد علاقات بلاده مع ليبيا و هو ما تجسد بالفعل بعد ذلك بفترة وجيزة،فأعيد ربط العلاقات الدبلوماسية بينهما و التي كانت قد قطعت في سنة 1985 إثر طرد ليبيا لحوالي 30 ألف عامل تونسي من أراضيها،كما تمت المصالحة بين المغرب و ليبيا بعد فترة من القطيعة بسبب لقاء الملك المغربي برئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيرس.

-خلق نوع من التوازن في ميزان القوى بالمنطقة حيث أخذ التنافس بين المغرب و الجزائر يعرف نوعا من الاستقرار و في الوقت الذي راحت فيه كل من تونس و ليبيا تطور علاقاتهما للحيلولة دون إنفراد دولتي القلب بصناعة السياسة في المنطقة.

فمن خلال كل هذا فإن فشل الأنظمة السياسية و الاقتصادية داخل حدود الدولة الوطنية في المغرب العربي لعب دورا هاما في إعادة اكتشاف مشروع المغرب العربي من طرف دول المنطقة.

---

[108]- د.صبيحة بخوش,نفس المرجع السابق,ص166.
[109]- نفس المرجع السابق,نفس الصفحة.
[110]- نفس المرجع السابق,ص167.

2-العوامل الخارجية:

2-1-الأزمة الاقتصادية العالمية:

بعد عملية الركود و الانحصار التي مست اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980 و 1988 قامت هذه الأخيرة بتخفيض وارداتها من المواد الأولية و هو الشيء الذي أثر سابا على دول العالم الثالث و بالأخص دول المغرب العربي حيث أن 2/3 من صادراتها توجه إلى المجموعة الأوروبية،فانخفاض قيمة الدولار صاحبه انخفاض انخفاض في سعر برميل البترول الذي انخفض من 43 دولار في 1979 إلى (5-10) ما بين 1985 و 1986،ليرتفع قليلا بعد ذلك إلى (15 إلى 18 دولار) ما بين 1988-1989.[111]

و على عكس مرحلة السبعينات أين ارتبط الاندماج التابع بدينامية نمو اقتصادي،فإن أزمة الثمانينات بلورت كل السمات السلبية للتبعية بتخفيضها كثيرا القدرة على الاستيراد و الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك،و من ثم القدرة على ضمان تكرار إنتاج القوى العاملة و رأس المال،و كان هذا الأساس الذي لابد أن تتشكل عليه سياسات التكييف،وبالتالي فإن الآثار السلبية للأزمة ستنعكس على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي و مكوناته،كما يؤدي عدم استقرار مصادر التمويل المستمدة من التصدير إلى عدم استقرار الاستثمار اللازم لتكوين رأس المال،و يؤدي إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي و تزايد ضعف النظم الاقتصادية و تفاقم الإختلالات و ألوان عدم المساواة الداخلية،و في نهاية الأمر تهديد مستوى معيشة الفئات الأكثر حرمانا.[112]

2-2-الإنفراج الدولي:

إضافة إلى الأزمة المالية كان للانفراج الدولي الذي أخذت بوادره تلوح في الأفق منذ منتصف الثمانينات دورا كبيرا في التقارب المغاربي و الدعوة إلى التكتل و التوحد.[113]

و إذا كانت دول المغرب العربي بحكم موقعها الإستراتيجي لا تعاني من تهديدات خارجية مثل ما هو الشأن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون العربي،فإنها كانت دائما محل اهتمام الإستراتيجيين الأمريكيين و السوفيت بحيث أن اي تغيير في أي منطقة من مناطق المغرب العربي إلا و

---

[111]- نفس المرجع السابق،ص175.
[112]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[113]- نفس المرجع السابق،ص180.

يؤخذ في الحسبان في مراكز في المعسكرين الشرقي و الغربي،ومثلما كانت أوضاع التجزئة في المنطقة تتماشى و الطابع السياسي و الإيديولوجي الذي كان قائما بين المعسكرين،فإن التقارب الذي عرفته المنطقة أواخر الثمانينات إنما جاء كنتيجة للتقارب بين المعسكرين الشرقي و الغربي.[114]

و كنتيجة لهذا التقارب راحت الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و غيرها من دول أوروبا الغربية تعلن عن اعتزامها توجيه المساعدات إلى دول أوروبا الشرقية،هذه الأخيرة قطعت مع نظام الحزب الواحد و بدأت تخطوا خطواتها الأولى في اتجاه إتباع أسلوب تنموي ليبرالي متفتح على العالم الخارجي بفتح أسواقها أمام الاستثمارات الخارجية خاصة الأوروبية منها إضافة لما توفره لها هذه الأخيرة من تسهيلات اقتصادية و جمركية و مالية تساعدها على ترويج منتجاتها داخل الأسواق الأوروبية،و اكثر من هذا فإن منتجات دول أرويا الشرقية قادرة على منافسة منتجات المغرب العربي كما و كيفا مما يفرض حصارا آخر على هذه المنتجات في اتجاه أوروبا،كما تتمتع دول أوروبا الشرقية ببنية أساسية متطورة مقارنة بدول المغرب العربي إضافة إلى وجود يد عاملة كفأه ستزاحم بلا شك اليد العاملة المغاربية بدول اوروبا الغربية،و توازيا مع ذلك بدأ التحدث عن مشروع أوروبا الكبرى،حيث سيعمل على قلب المعادلات الدولية و سيعيد توزيع مراكز النفوذ و يقطع مع التقسيم الساري للعالم,أي ان المغرب العربي سيواجه قوة ضاربة تضاف إلى القوة المهيمنة في الساحة الدولية.[115]

و كتأكيد لعامل الانفراج الدولي و دوره في نشأة إتحاد المغرب العربي،نستشهد بما أدلى به الملك الحسن الثاني في الندوة الصحفية التي عقدها على هامش قمة مراكش في 1989/02/17،حيث جاء في رده عن سؤال حول علاقة التحولات العالمية الكبرى بميلاد الإتحاد ما يلي:[116]

"أعتقد أن هذا الإتحاد المغاربي يشكل بالفعل ردا مشجعا على هذه التحولات الكبرى".

و نفس التأكيد أشار إليه وزير الخارجية الليبي عندما سئل عن مدى تأثير التوازنات الدولية في التقارب المغاربي،حيث رد قائلا: "تأثرنا كما تأثر غيرنا و الأمم العظمى تملك من المعطيات و القوة ما يغير الأحداث الدولية و يعكس نفسه بكل تأكيد على الأمم و الدول الصغيرة."

إذا يبدو أن العوامل الخارجية أيضا لها دور في التسارع نحو بناء الإتحاد المغاربي من أجل مسايرة التحولات الجديدة و تجنب المخاطر التي قد تلحق بدول المنطقة.

---

[114]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[115]- نفس المرجع السابق،ص181.
[116]- نفس المرجع السابق،ص ص181 -182.

2 – أسباب فشل مشروع الإتحاد المغاربي:

يعتبر الإتحاد المغاربي مشروع فاشل،فمنذ أواخر سنة 1994 و هو يعيش أزمة حادة و حالة من الركود التام برزت مظاهره على جميع الأصعدة.فبالتأكيد هناك العديد من العوامل التي أعاقت مسيرة الإتحاد و جعلته يركن إلى الجمود منذ سنة 1995،و ذلك على الرغم من أن التجربة نمت في بيئة اجتماعية متجانسة،إلا أنه لم يجنبها التعثر.[117]

فالإتحاد المغاربي صاحبته منذ البداية عوائق و تحديات لم يتمكن من تجنبها،منها ما هو ظرفي سرعان ما زال،لاكن ترك بصماته واضحة على عمل الإتحاد.

1-الوضع الأمني في الجزائر:

عرفت الجزائر أواخر سنة 1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي أوضاع المجتمع الاجتماعية و الاقتصادية،و كرد فعل غلى ذلك تبنى النظام إصلاحات سياسية توجها دستور 1989/02/23 و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 1989/07/05.[118]

كنتيجة لتلك الإصلاحات بدأت الخريطة السياسية للجزائر ترتسم,ففتح المجال أمام التعددية السياسية أسفر عن ظهور أكثر من 40 حزب سياسي في ظرف وجيز،وعلى الرغم من أن الأزمة كانت اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أن النظام أراد أن يعالجها بطريقة سياسية.[119]

إذا لما وقعت معاهدة مراكش كانت الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي،وهذا ما اعتبره الكثير من المحللين على أنه خطوة إيجابية.

و مع بداية تجسيد هذه الإصلاحات في الميدان(الانتخابات المحلية في جوان 1990،والتشريعية سنة 1991) بدأت بوادر أزمة سياسية تلوح في الأفق بدءا بالإضراب السياسي(ماي 1991) وصولا إلى إلغاء ال) وصولا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعدما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حصدت أغلب المقاعد في الدور الأول.[120]

---

[117]- نفس المرجع السابق،ص69.
[118]- نفس المرجع السابق،ص371.
[119]- نفس المرجع السابق،ص372.
[120]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

فمنذ ذلك التاريخ دخلت البلاد مرحلة من العنف وهو الشيء الذي أثر على مساهمة الجزائر في البناء المغاربي مثلما يدعي البعض،و الدليل على ذلك هو حرصها الدائم على حضور كل اجتماعات الإتحاد سواء تعلق الأمر بمجلس الرئاسة أم بقية الهيئات بل أنه و في غياب برلمان منتخب تشكلت الشعبة الجزائرية لمجلس الشورى المغاربي من أعضاء المجلس الاستشاري.[121]

غير ان استمرار الوضع و تفاقمه أكثر في سنة 1994 خلق نوعا من التخوف في أوساط الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب حيث تخوفت من انتقال الأزمة إليها،فقد كانت هي الأخرى تعرف انتشارا للحركات الإسلامية كحركة النهضة في تونس و جماعة العدل و الإحسان بالمغرب و إن كان انتشارها أقل من جبهة الإنقاذ و النهضة.[122]

فهذا التخوف جعل بعض بلدان المغرب العربي خاصة تونس و المغرب تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها كما قامت بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر ضاربة بذلك حصار غير معلن على الجزائر الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص و البضائع داخل الفضاء المغاربي.[123]

2-أزمة لو كربي:

كان لهذه الأزمة بين ليبيا و بعض الدول الغربية و ما ترتب عنها من فرض حصار جوي عليها (أفريل 1992) وفقا للقرار الأممي رقم 748 و التزام الدول المغاربية بالتقي دبه أن خلق أزمة حادة داخل إتحاد المغرب العربي إذ اعتبرت ليبيا أن ذلك الالتزام إخلال بمعاهدة مراكش حسب المادة الرابعة عشر منها و عليه راح القائد معمر القذافي رحمه الله يتغيب عن دورات مجلس الرئاسة منذ ذلك التاريخ،وفي جانفي 1995 اعتذرت ليبيا عن تسلم الرئاسة من الجزائر مبدية استياءها من سلوكات بقية دول الإتحاد.[124]

3-ظهور مشاريع جديدة في المنطقة :

كذلك من بين أهم العراقيل التي ساهمت في فشل مسار الإتحاد المغاربي ظهور مشاريع جديدة في المنطقة،و من أهمها مشروع الشراكة الأورو- متوسطية و مشروع إيزنستات الأمريكي،فمن هنا بدأ التوتر يسود العلاقات المغاربية،فقد سارعت كل من تونس و ليبيا إلى عقد اتفاقية الشراكة،وكانت تونس أول بلد

[121]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[122]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[123]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[124]- نفي المرجع السابق،ص374.

متوسطي يبرم الاتفاق و ذلك سنة 1995،تلاها المغرب في 1996،ثم الجزائر لم تبرم الاتفاق إلا سنة 2002،أما ليبيا بقيت خارج المشروع لأسباب تاريخية و رفضها الانضمام بدعوى عدم حضورها الاجتماعات التأسيسية لهذا المسار،و موريتانيا انضمت إلى مشروع نظام الشرق أوسطي من خلال آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا و بقيت خارج مسار برشلونة لأن تعاملها مع الإتحاد الأوروبي يتم عبر مجموعة إفريقيا و الكاريبي و الهادي.[125]

4-قضية الصحراء الغربية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الاقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية.فهذه القضية قد لعبت ربما دورا سلبيا مباشرا في إخفاق إتحاد المغرب العربي حيث أنه قام دون تسويتها وعرقلته في العديد من المرات[126].

فالبدايات الأولى للنزاع حول الصحراء الغربية تعود إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي عندما قررت إسبانيا(القوة المحتلة)،إجراء استفتاء تقرير المصير في المنطقة تحت الضغوط الدولية الداعية إلى تصفية بقايا الاستعمار و إلى نضال حركة التحرير الصحراوية.[127]

و إذا كانت دول الفضاء المغاربي هي المحيطة بالصحراء جغرافيا،و كانت متفقة على خروج إسبانيا فإنها لم تكن متفقة على مصير الإقليم بعد ذلك،حيث أن الجزائر رأت أن مساعيها تتماشى و مبادىء سياسيتها الخارجية الداعمة لحق الشعوب في تقرير المصير أما المغرب و موريطانيا سعوا إلى تقسيم الصحراء الغربية بينهما بعد خروج إسبانيا،وهو الشيء الذي أدى ربما إلى زيادة تأزم الوضع في المنطقة و طرح القضية على محكمة العدل الدولية.[128]

و في إطار هذه الصراعات سارعت إسبانيا للتخلص من هذا الوضع و ذلك عن طريق تحويل إدارة الإقليم إلى كل من المغرب و موريتانيا وفق اتفاق مدريد الثلاثي في سنة 1975،و هو الشيء الذي أدخل

---

[125]- نفس المرجع السابق،ص ص374-375

[126] -Luis martinez,L'Algérie,l'union du maghreb arabe et l'intégration régionale,centre d'études et de recherche intérnationales,paris,2006,p13.

[127]- نفس المرجع السابق،ص ص،378-379

[128]- نفس المرجع السابق،ص380.

المنطقة في نزاع الذي لم يتوقف إلا في سنة 1991،و قطعت العلاقات بين الجزائر و المغرب و موريتانيا.[129]

فمع تسارع الاحداث الدولية في العالم،تزايدت الآراء حول ضرورة إيجاد حل لهذه القضية،و بالفعل قد كثرت الحلول خاصة من طرف مجلس الأمن و الأمم المتحدة و كأمثلة عن ذلك نذكر:[130]

1-مخطط السلام الذي أعده مجلس الأمن و الذي تركز على مبدأ حق الشعوب الصحراوية في تقرير السلام.

2-اتفاقيات هيوستن سنة 1997،و التي بدورها كذلك أكدت على حق الشعوب في تقرير المصير،كما أنه تم تعيين مساعد للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بملف الصحراء الغربية.

3-مشروع جيمس بيكر،و الذي كان يهدف غلى منح الصحراويين حكما ذاتيا مؤقتا لمدة 5 سنوات تحت السيادة المغربية.

إلا أن هذه الحلول كانت دائما ناقصة،و هو الشيء الذي بين الدعم الدبلوماسي الأمريكي للمغرب و خاصة بعد رفضها لتطبيق اتفاق هيوستن(1997)،و كذلك بقاء الجزائر متمسكة بقرارها و تدعيمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير قد زاد الأمر تعقيدا،حيث بقي مشكل الصحراء الغربية إلى يومنا هذا.

5-المعاهدة و محتواها:

قد لوحظ الاقتضاب الشديد في نص معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي و في محتواها و أغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف،فمثلا معاهدة روما المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة 1957،احتوت على 248 مادة،بينما نجد معاهدة الإتحاد تقع في 19 مادة. و كذلك لوحظ التعميم و عدم تخصيص أي هدف و ربطه بآجال التنفيذ و آلياته،و عدم وضوح العمل المغاربي المشترك.[131]

كما أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد كانت قليلة،فمن بين 37 اتفاقية ،نجد هناك تباين في المصادقة عليها من طرف دول الإتحاد،فالجزائر قد صادقت على 29 اتفاقية،تونس

[129]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[130]- نفس المرجع السابق،ص ص381 -383.
[131]- الدكتور لعجال أعجال محمد لمين،معوقات التكامل في إيطار الإتحاد المغاربي،مجلة الفكر،العدد الخامس،ص23.

صادقت على 26 اتفاقية،ليبيا25 اتفاقية،موريتانيا اتفاقية والمغرب 5 اتفاقيات،و هو الشيء الذي يجعلها غير ملائمة عند التنفيذ مع الواقع المغاربي و أطرافه الدولية، بعد مرور مدة زمنية طويلة لذلك يستوجب تعديلها.[132]

كذلك قاعدة الإجماع فيما يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الاعضاء،يرجع إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغاربية،فهذا ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك،نتيجة عدم اتخاذ القرارات لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء على كل قرار،فهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع و إفساد المبادرات.[133]

6-التبعية الاقتصادية:

إضافة إلى العوامل السياسية و القانونية و الخارجية هناك عوامل اقتصادية ساهمت في عرقلت مسار إتحاد المغرب العربي،فقد اعترف الكثير من الباحثين في هذا المجال على قلة ما أنجزه الإتحاد اقتصاديا.

فأكدت بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الإتحاد الأوروبي،و أن فقط 1% من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم.إذ تتكون الصادرات المغاربية من البترول و الغاز الطبيعي و الفوسفات و الحديد و بعض المواد الغذائية و في المقابل تستورد فيه سلع التجهيز و المواد النصف المصنعة من إذ أنها تبلغ حوالي 60% في ليبيا،6% في المغرب،52% في الجزائر،5% في تونس و 4% في موريتانيا،وهو الشيء الذي يدل على تبعية هذه الدول للإتحاد الأوروبي.[134]

و من هنا يمكن القول بأن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية إلى درجة أن أصبحت تستورد في شتى المجالات و هو الشيء الذي أعطى للدول الصناعية قوة كبيرة في مجال المنافسة حيث أصبحت دول الإتحاد المغاربي هدف إستراتيجي لتلك الدول القوية اقتصاديا.

[132]- الدكتور لعجال أعجال محمد أمين،نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.
[133]- نفس المرجع السابق،ص24.
[134]- الأستاذ،محسن الندوي،تحديات التكامل الاقتصادي العربي،منشورات الحلبي الحقوقية،2011،ص ص319-320.

خلاصة الفصل:

من خلال ما رأيناه في إطار هذا الفصل،يمكن أن نعتبر أن تجربة دول إتحاد المغرب العربي،محاولة فاشلة في مختلف المجالات السياسة،الاقتصادية والقانونية،فما أنجزه الإتحاد المغاربي يعتبر قليل ،و ذلك على الرغم من توفر كل مقومات التكامل فيما بين دول المنطقة.

ولاكن الأهم اليوم،وخاصة في ظل التحولات الجديدة و بروز العولمة،لابد من بذل جهود و التفكير في تفعيل فكرة التكامل المغاربي،حتى يكون له دور في التوازنات الإقليمية و الدولية،فبلا شك سوف تواجه دول المنطقة تحديات في مختلف المستويات الاقتصادية،الأمنية،السياسية و الثقافية،والتي قد لا يمكن للدول أن تواجهها بصفة انفرادية.

سنحاول في الفصل الموالي أن نرى ما هي التحديات التي قد تواجهها دول إتحاد المغرب العربي،وما هي أهم سبل التفعيل التي قد تسمح لاتحاد المغرب العربي بمسايرة التحولات الجديدة.

الفصل الثالث: مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل العولمة.

الفصل الثالث: مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل العولمة.

مقدمة الفصل:

لقد عرف العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحولات جذرية في مختلف المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية و الثقافية،حيث أصبح لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش خارج الكيان العالمي الجديد أو ما يسمى بالعولمة.

فدول إتحاد المغرب العربي جزء من هذا الكيان العالمي،واليوم في ظل هذه التغيرات و التحولات الجديدة،تعتبر إنجازات التكامل المغاربي ضئيلة،وقد رأينا سابقا أهم الأسباب التي عرقلت هذا المشروع،إلا أن اليوم لابد من إعادة النظر في التفكير في مستقبل إتحاد المغرب العربي و خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة.

و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل في ثلاث مباحث،سنحاول في الأول تقديم رؤية عن العولمة و أهم التحولات التي أسفرت عنها،و في الثاني سوف نتكلم عن سبل تفعيل التكامل المغاربي في بعض المجالات،أما في الثالث سنحاول تقديم مشاهد حول مستقبل إتحاد المغرب العربي في إطار التحولات الداخلية.

المبحث الأول: العولمة وأهم تحديات إتحاد المغرب العربي.

إن ما نشر عن العولمة في السنوات الأخيرة،يفوق ما كتب عن المذاهب و الإيديولوجيات و النظم الفكرية التي عرفتها الإنسانية،فقد اهتم الفكر العالمي اهتماما بالغا بدراسة العولمة تعريفا و تقديما لمعانيها و دلالاتها و تحليلا لمضامينها.[135]

1-مفهوم العولمة:

يعتبر مصطلح العولمة مصطلح عربي،مترجم عن المصطلح الإنجليزي "GLOBALIZATION"،فهي لغة تعني تعميم الشيء ليصبح منتشرا و متداولا عند جميع الشعوب و

[135]- د.عبد العزيز بن عثمان التويجرى،العالم الإسلامي في عصر العولمة،دار الشروق،2004،ص14.

الأمم على الصعيد العالمي.[136]فمعجم ويبسترز يقول أن العولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية و جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا.[137]

كما أنها تعتبر مصطلح ذو تعريفات عديدة، فالاقتصادي يقدم مقاربة عن العولمة يركز فيها على المستجدات الاقتصادية وحركة تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، تختلف عن قراءة السياسي الذي يقرأها من زاوية تأثير المتغيرات العالمية والتكنولوجية على الدولة التي يتقلص أمامها العالم يوما "بعد يوم، والسوسيولوجي يرصدها كما تتزامن مع قضايا ذات بعد عالمي كالانفجار السكاني والتقهقر البيئي والفقر والمخدرات وازدحام المدن، وبروز المجتمع المدني، والثقافة تقارب العولمة من زاوية انفتاح الفضاء الثقافي وتهديد الخصوصية والهوية القومية وهيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم المحلية.[138] فالعولمة هي ظاهرة لوصف عمليات التغير في مجالات مختلفة و هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات السياسة و الاقتصاد و الثقافة و الاتصال.[139]

2- أشكال العولمة:

2-1-العولمة الإقتصادية:

العولمة الاقتصادية هي عملية تزايد التدفقات الدولية للبضائع و الخدمات و رؤوس الأموال و التكنولوجيات و المعلومات و الأفكار و العمالة[140]،كما أنها تتمثل في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول،مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم بينها عبر الحدود.كما أن للعولمة الاقتصادية تعريفات عديدة فمثلا اللجنة الأوروبية للعولمة عرفتها بأنها"العملية التي تصبح عن طريقها الأسواق و الإنتاج في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات و تدفق رأس المال و التكنولوجيا"،أما صندوق النقد الدولي عرفها كما يلي: العولمة الاقتصادية تعني التوافق الاقتصادي المتنامي لمجموعة بلدان العالم،مدفوعا بازدياد حجم أو تنوع المبادلات العابرة للحدود و الخدمات و السلع كما التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل

[136]- ماشي بن صاحب بن علي العمري،دور المؤسسات التربوية لمواجهة بعض مظاهر العولمة،المملكة العربية السعودية،جامعة أم القرى،رسالة ماجيستير مناقشة،ص30.
[137]- أ.بوز غاية باية،أ.بن داود العربي،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،ص4.
[138]- د.عبد الغني عماد،العولمة مقاربات متعددة،المركز الثقافي للحوار و الدراسات،ص1.
[139]- د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،ص9.
[140]- نادية العقون،العولمة الإقتصادية و الأزمات المالية،أطروحة دكتوراه مناقشة،جامعة الحاج لخضر باتنة،2013/2012،ص46.

للتكنولوجيا.[141] فالعولمة الاقتصادية يمكن أن نعبر عنها بأنها تطور ملحوظ للنظام الرأسمالي،وذلك عن طريق تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات،وزيادة ظهور التكتلات الاقتصادية دون أن ننسى المنظمة العالمية للتجارة.

2-2- العولمة السياسية:

ترتبط" العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية و المحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية[142].فالدولة التي كانت دائمًا الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن وكما يوضح" ريتشارد فويك"، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشًا وترابطا[143]،كما أنها تعتمد على مجموعة من المحددات الأساسية التي نذكرها كالتالي:[144]

1- ضرورة بناء تصور موحد و إلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة و لا بالدين و لا تعترف بالحدود، و لا بالسيادة و لا بالاختصاص الداخلي للدولة.

2- جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.

3- تفعيل منطق دولة الحق و القانون.

4- بناء منطق المجتمع التعددي بخلق حراك اجتماعي و سياسي مؤثر يتمحور حول المجتمع المدني.

5- خلق آليات الرشادة و العقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد .

فالعولمة السياسية أصبحت ذو نفوذ واسع على المستوى الدولي و ذللك من خلال الترويج الواضح للنموذج الغربي و ذللك عن طريق الإملاء للعديد من الدول على كيفية تسيير شؤونها الداخلية و الخارجية و جعل حقوق الإنسان و الديمقراطية وسيلة لتحقيق ذلك.

---

[141]- صفية نزاري,ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب،رسالة ماجيستيرمناقشة،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010،ص21.

[142] -Jean Baechler et Ramine Kamrane,aspects de la mondialisation politique,académie des ciences morales et politiques,paris,p2.

[143]- د.محمد أحمد السامرائي،العولمة السياسية ومخاطرها على العالم العربي،دراسة،الجامعة المستنصرية بغداد,ص5.

[144]- د.أمحند برقوق،العولمة السياسية،في:http://www.politics-ar.c
تاريخ الإطلاع:2013/10/12 على الساعة العاشرة ليلا.

3-العولمة الثقافية:

إن المعلومات و الأفكار و الإيديولوجيات و المعارف و الديانات رموز و علامات إلا أنها كذلك ثروات تم إنتاجها من قبل بعض الأفراد أو جماعات،و تنشر بواسطة جماعات و أفراد أخرى و تستهلك من قبل جماعات و إثنيات و ثقافات و أفراد،فمن هنا يمكن أن نعتبر طبيعة العولمة الثقافية و تأثيراتها الأكثر تعقيدا و أشد صعوبة بحيث لا يمكن تقييمها كما هو الحال في العولمة الاقتصادية.[145]

فالعولمة من الجانب الثقافي هو فعل يقلص الكون كله في هوية واحدة متجانسة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، و وفق هذا الرأي تعمل على بناء ثقافة واحده وتسعى إلى تذويب الحدود والفواصل والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم لأنها مجموعة محاولات لبناء المجتمع الإنساني على مقياس الثقافية الواحدة والحياة الاقتصادية الواحدة بالتالي فإن ثقافة العولمة هي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات[146]،و كذلك الدور الكبير الذي تؤديه مختلف وسائل الإعلام و شبكات التواصل الاجتماعي ...الخ،و هي ايضا تعبر عن دخول المجتمعات و الأفراد و المؤسسات مرحلة جديدة و المتمثلة في مسايرة و التأقلم مع هذه القيم الثقافية للعولمة.[147]

3-أدواة العولمة:

تعتبر العولمة ظاهرة من الظواهر التي أصبحت تغزو العالم بأسره، و ذلك نظرا لانتشارها الواسع و السريع في كافة أنحاء العالم،فبالفعل هذه الظاهرة لا تسير لوحدها بل هناك العديد من الأدوات و الوسائل التي تستعمل في ترسيخها و نشرها،بحيث تعتبر الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أهم مسيريها و ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الوسائل التي نذكرها كالتالي:[148]

- إنشاء التكتلات والمنظمات الاقتصادية والتجارية التي تمرّر من خلالها السياسات والإملاءات لصالح العولمة، ومن أمثلة عن ذلك نجد تكتل "النافتا" المكون من كندا وأمريكا والمكسيك، والسوق الأوربية المشتركة و"إيباك" المكون من دول "النافتا" واستراليا ونيوزلندة واليابان وإندونيسيا وماليزيا،ومنظمة التجارة العالمية التي تنتمي إليها كثير من دول العالم.

---

[145]- د.جورج بترس كتورة،العولمة الثقافية الحضارات على المحك،دار الكتاب الجديد المتحدة،2004،ص19.

[146]- د.سليمان كايد،دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية و بناء الهوية العربية الأصيلة و المعاصرة،دراسة،جامعة القدس المفتوحة،ص3.

[147] - Dr.Iuliana pastin,réflexion sur la mondialisation culturelle,université de crestina,dimitrie cantemir,p5

[148]- د.صالح الرقب،العولمة،الجامعة الإسلامية،الطبعة الأولى،2003،ص ص 73-77.

– تقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات المعادية للإسلام، فرض سياسة الحصار والتجويع على الأنظمة المتمردة على الإرادة الأمريكية. استخدام العقوبات الدولية التي تفرضها أمريكا من خلال الأمم المتحدة طبقاً لمعاييرها الخاصة التي تحقق أهداف العولمة.

– استخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة: كالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشاشات الحاسوب ،لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم.

– استخدام ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارات الحياة المعاصرة ومواثيق الأمم المتحدة في محاربة منظومة القيم والأخلاق والتشريعات السائدة في المجتمعات الإسلامية.

– سياسة السوق وفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار غير المباشر في دول العالم والاعتماد على خوصصة الشركات والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية الوطنية والحكومية، أي نزع ملكية الوطن والأمة والدولة لها، ونقلها للخواص من الداخل والخارج، لإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح ظاهرة العولمة، ومن ثمّ إحداث هزات مالية في أسواق العالم، وفتح الأسواق المحلية أمام السلع ورؤوس الأموال والمعلومات الوافدة، وهدم الأسوار الجمركية والقيود أمام التجارة الدولية،وعدم إعطاء الدعم لبعض السلع بحجة أن ذلك يضر التنمية، وتسريح الجيوش أو الحد من أعدادها وخوصصة القطاع العام، وتخلي الدولة عن دورها في إدارة اقتصادها وحمايته وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة.

– استغلال المرأة عبر دعوات لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل وسن قوانين عالمية بحجة حماية حقوق المرأة.

– تنظيم المهرجانات الفنية الغنائية والموسيقية واللقاءات الشبابية التي تشترك فيها فرق ووفود من كل أنحاء العالم.

– المؤتمرات الاقتصادية، ومؤتمرات التنمية والسكان، التي تعقد في كافة دول العالم، واستخدامها للترويج لثقافة وفكرة العولمة.

فالعولمة أصبحت تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية، والضغوط السياسية لمجموعة متنوعة من الفاعلين.وهؤلاء الفاعلون يضمون دولاً وشركات ومؤسسات دولية. أما الدول فهي الدول المتقدمة التي وصل فيها التطور التكنولوجي إلى ذراه،وفي مقدمتها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي باعتباره كتلة واحدة، أمّا الشركات فهي الشركات دولية النشاط التي برزت قوتها الاقتصادية الكاسحة حوالي الستينيات، ووصلت الآن إلى السيطرة على نسبة عالية من الدخل القومي العالمي.[149]

وهناك أخيراً المؤسسات الدولية الكبرى أبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،وأخيراً أحدث هذه المؤسسات: وهي منظمة التجارة الدولية، ويمكن القول إنّ هذه المنظمة الأخيرة التي تأسست حديثا وكانت نتاج تطور محادثات اتفاقية الجات التي استمرت عقودا ستلعب الدور الحاسم في مجال العولمة الاقتصادية في المستقبل القريب، بحكم سياساتها المعلنة وهي حرية التجارة، وفي ضوء الآليات القانونية الملزمة للدول التي وقعت على معاهدتها، والتي تتضمن جزاءات اقتصادية رادعة لمن يخالف قواعدها.[150]

3-أهم التحولات التي أسفرت عنها العولمة:

من خلال المفهوم الذي قدمناه للعولمة و الأشكال المختلفة التي تتميز بها،و كذلك الأدواة المختلفة لها،يمكن أن نقول أنها خلقت محيط عالمي و ذلك عن طريق التغيرات التي أحدثتها في مختلف الميادين،ففي المجال الاقتصادي قد ساعدت على تحرير التجارة الدولية و ذلك عن طريق ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي خلقت مستوى عال من المنافسة بين الاقتصاديات الدولية كما ساهمت في إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول و حرية تنقل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و كذلك صعود الشركات المتعددة الجنسيات المتميزة بضخامة الحجم ازدياد درجة تنوع الأنشطة و اكتساب التكنولوجيا العالية و القدرة على تحويل الإنتاج و الاستثمار على مستوى العالم و هو الشيء الذي أعطى لها القوة في التأثير على التجارة الدولية و النظام النقدي الدولي وتوجهات الاستثمارات الدولية،و دون أن ننسى أيضا التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أصبحت تلعب دور كبيرا في العلاقات الاقتصادية العالمية.و في المجال السياسي أصبح لا مكان للأنظمة الدكتاتورية في ظل تنامي المنظمات الدولية الحكومية و الغير الحكومية التي تعمل ضمن ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيل دور المرأة في المجتمعات المتخلفة و حتى المؤسسات الدولية الكبرى بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أصبحت

[149]- د.صالح الرقب،نفس المرجع السابق،ص79.
[150]- نفس المرجع السابق،ص80.

تتدخل في الشؤون السياسية للدول وإملائها لها السياسات الواجب إتباعها.وكذلك في المجال الثقافي و الاجتماعي نلاحظ أن هناك تطورات للمجتمعات من أجل مسايرة نموذج ثقافي عالمي واحد و المتمثل في النموذج الغربي وذلك عن طريق مختلف وسائل الإعلام والانترنت التي تساعد على تبديل السلوكات الإنسانية و المعتقدات الدينية و حتى تغييرات في الثقافات الاستهلاكية.[151]

4-تحديات دول إتحاد المغرب العربي في ظل العولمة:

من خلال التحولات السريعة التي رأيناها في ظل تنامي ظاهرة العولمة،فبدون شك سوف تواجة دول الفضاء المغاربي تحديات في شتى المجالات و التي نذكر منها ما يلي:

1-التحدي السياسي:

تحدي هذا المجال يتمثل في الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي منفتح[152] يعتمد على حق المعارضة السياسية و تكريس مبادئ حقوق الإنسان و تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية و المجتمع المدني في مساعدة الحكام في اتخاذ القرارات.

2-التحدي الاقتصادي:

بحكم النظام الاقتصادي الريعي لدول إتحاد المغرب العربي[153] و التبعية الاقتصادية فبدون شك سوف تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال و المتمثلة في الانتقال إلى نظام اقتصادي قائم على بناء المؤسسات الإنتاجية و الصناعية القادرة على منافسة الشركات الكبرى و التكتلات الإقليمية الصاعدة.

3-التحدي الثقافي:

يعتبر فقدان الهوية و اللغات الوطنية و الدين مع غزو النماذج الغربية تحد صعب في استرجاعها، فمشروع بناء الإتحاد المغاربي قائم أيضا على هذه المقومات التي بدأت تزول مع تنامي ظاهرة العولمة و[154] ظهور أنواع كثيرة من العنف و الاضطهاد وتدهور القيم الأخلاقية.

---

[151]- من خلال تعريف العولمة،أشكال العولمة و أدواتها،تم إستنتاج أهم التحولات التي أسفرت عنها.

[152]- د.أحمد بن بيتور،المغرب العربي ضمن منطقة متحولة و عالم تسوده العولمة،مركز الجزيرة للدراسات،2013.

[153] -د.أحمد بن بيتور،نفس المرجع السابق،2013.

[154] -د.محمد مزيان و د.آمنة يسمين بلقاسمي،،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة و هران،الجزائر،العدد الثامن،2012،ص ص47-55.

4-التحدي الأمني:

في الآونة الأخيرة تعيش دول إتحاد المغرب العربي عبر حدودها مرحلة من اللإستقرار بسب تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة و الإرهاب و الهجرة الغير الشرعية و كذلك قضية الصحراء الغربية التي لا زالت تخلق نوع من التوتر في المنطقة خاصة مع زيادة تدهور العلاقات بين المغرب و الجزائر،فهذا التحدي يعتبر صعب كي نضمن الأمن و الاستقرار لشعوب دول المنطقة[155].

5-التحدي الاجتماعي:

في هذا المجال تكمن التحديات في مكافحة الفقر و البطالة وتحسين المستوى التعليمي و توفير الصحة لأفراد المجتمع[156]،...الخ.

6-التحدي البيئي:

تعتبر البيئة من أهم التحديات في عصر العولمة، فالتغيرات المناخية و التلوث الطبيعي لا يساعد على حفاظ التوازن البيئي و بذلك قد تعطل مشاريع تحقيق التنمية للأجيال المستقبلية خاصة في المجال الزراعي[157].

من خلال ما قدمناه من التحديات،لاحظنا بأنها عديدة، فقد يكون من الصعب لكل دولة على حدى مواجهة ذلك،فربما الوسيلة الأنجع لمسايرة هذه التحولات السريعة لا تكن إلا عن طريق التكتل و إعادة بعث و إحياء مشروع إتحاد المغرب العربي،فإذا لاحظنا اليوم إلى الدول الصاعدة كالبرازيل والهند مثلا،نرى بأنها أصبحت تنافس القوى العظمى في العالم و تساير التحولات الجديدة،وذلك عن طريق اندماجها في تكتلات إقليمية.

المبحث الثاني : سبل تفعيل إتحاد المغرب العربي:

في إطار هذا المبحث سوف نحاول تقديم أهم مجالات تفعيل إتحاد المغرب العربي،التي قد تجعله قوة إقليمية مستقبلا،و من أهم هذه المجالات نذكر مايلي:

---

[155]- جواد راشمى،التكامل المغالربي و مأزق التنمية رباعي الأضلاع،مركز المشروعات الدولية الخاصة،ص ص3-6.
[156]- د.عبد الرزاق مقري،الثورات العربية و العلاقات البينية المغاربية،مركز الجزيرة للدراسات،2013.
[157]- جواد راشمى،نفس المرجع السابق،ص5.

1- في المجال السياسي:

يعتبر تعثر إتحاد المغرب العربي راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية،و قد رأينا في الفصل السابق أهم الأسباب السياسية التي عرقلت مشروع الإتحاد، فرغم ذلك يبقي التكامل السياسي من بين أهم مجالات التكامل الإقليمي،فلذلك لابد من تكثيف الجهود لتجاوز هذه الأوضاع،ومن بين أهم النقاط التي ينبغي التركيز عليها نذكر مايلي:

1-تسوية قضية الصحراء الغربية:

تعتبر قضية الصحراء الغربية من بين أهم عوائق إتحاد المغرب العربي،فما زالت هذه القضية إلى يومنا هذا تطرح إشكالا بين المغرب و الجزائر،وذلك رغم تعدد المبادرات التي تؤدي إلى وجود الحلول المناسبة لهذه القضية.فنحن لا يمكن أن نتصور إتحاد مغاربي بدون المغرب و الجزائر و ذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذين البلدين كما أنهم يعتبران القوة الإقليمية في المنطقة[158]،فلذلك لابد من إيجاد حل يرضى الطرفين عن طريق خلق مبادرات أخرى دولية،عربية و حتى محلية ولما لا،فمستقبل إتحاد المغرب العربي قد يكون ربما مرهون بهذه القضية التي تعتبر من أعقد قضايا مسار دول الإتحاد.

2- العمل على تفعيل القرارات :

عبر متابعة التصديق والتطبيق للاتفاقيات الموقعة ودراسة العقبات وتقديم الحلول، وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة العامة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات واسعة بدءا من دراسة واقتراح المشاريع وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة وتفعيل المؤسسات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل الإقليمي المنشود في ظل تجاوز حساسيات الماضي كما حدث في الاتحاد الأوروبي,،وتغليب منطق العقل وسماحة الحوار على منطق الإقصاء وجوز الدكتاتورية[159].

3- دمج المجتمع المدني في العملية التكاملية:

يعتبر المجتمع المدني أداة للتنمية ووسيلة للانتماء والولاء للوطن الواحد، فمن مميزات دول المغرب العربي هو تلازم تاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فهو يقف عاجز أمام التوترات السياسية

[158]- د.صبيحة بخوش،مرجع سبق ذكره،ص388.

[159]- د.كمال رزيق و بن مكلوف خالد،فرص و تحديات التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقعو الآفاق،المؤتمر الدولي العلمي التاسع الوضع الإقتصادي بين الواقع و الآفاق،ص13.

الثنائية المتزامنة ومعيقات الاتحاد،فلذلك اليوم لابد من تفعيله لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطاءه مساحة من حرية الحركة والمبادرة[160].

2-في المجال الإقتصادي:

ذكرنا سابقا،أن منطقة المغرب العربي تتمتع بالعديد من المقومات التي يمكن أن تجعلها قوة اقتصادية إقليمية،كما أن القطاعات التي ينبغي تطويرها هي عديدة،فلبناء اقتصاد مغاربي قوي، لابد فلابد من توحيد الجهود و محاولة تبني إستراتجية التكامل في العديد من القطاعات وانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة و مشتركة لتحقيق ذلك،فمن بين أهم هذه القطاعات التي ينبغي التركيز عليها في إطار التكامل الاقتصادي نذكر منها مايلي:

1-القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تهتم بها الدول،وذلك نظرا لمساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية و الأمن الغذائي و توفير الدخل لفئة كبيرة من سكان الدول و يلعب دورا كبيرا في تنمية القطاع الصناعي عن طريق توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحولية.

فالبنسة لمنطقة المغرب العربي الزراعة تشكل بالنسبة إليها أولوية مطلقة،وذلك نظرا للعجز الغذائي لدول الفضاء المغاربي و التبعية الغذائية التي بلغت حدا كبيرا،بإستثناء المغرب الذي نجح في تقليل تبعيته في بعض المواد الغذائية،و تونس بدرجة أقل عن طريق تطوير قطاعا زراعيا مرويا،أما الجزائر و ليبيا همشا كثيرا القطاع الزراعي رغم الإمكانيات المالية المتوفرة لديهم،وهما اليوم مستوردان كبيران للمواد الزراعية الغذائية.[161]

إن تطوير القطاع الزراعي يتطلب استثمارات كبيرة و تغييرات في شروط الإنتاج و دون أن ننسى أن مثل هذه الإجراءات تدخل في إطار السيادة الوطنية،ويمكن القيام بها على المستوى الوطني قبل كل شيء إلا أنه يمكن أن تطبق أيضا في إطار التكامل المغاربي،وهو الشيء الذي قد يساعد على خلق مشاريع زراعية كبرى تساهم في تراكم رأس المال و تنويع المبادلات الزراعية بين بلدان الإتحاد المغاربي،و قد يؤدي هذا إلى توسيع نطاق المبادلات عن طريق إنشاء سوق مغاربية و الذي من شأنه قد

[160]- إلهام نايت سعيدي،دور المجتمع المدني في تفعيل الإتحاد المغاربي،في:http://www.politics-ar.com ،في 24 /2013/11 على الساعة 21:13.

[161]- د.عبد الحميد براهيمي،المغرب العربي في مفترق الطرق،مركز دراسات الوحدة العربية،ص ص427-454.

يساعد على تطوير المنشآت القاعدية الجهوية التي تلعب دورا هاما في تنمية المبادلات بين الدول وكذلك تنمية قطاعات أخرى.[162]

فلذلك يجب إحداث تحولات مهمة في القطاع الزراعي من أجل إعطاء اندفاع سريع و قوي،لعملية التكامل في هذا المجال.فدول الإتحاد المغاربي كما أشرنا سابقا لديها كل المقومات التي تساعدها على تطوير هذا القطاع،وإن كانت الخبرة غائبة لما لا محاولة الاستعانة بالسودان التي تعرف هذه السنوات مرحلة إيجابية في إطار تنمية القطاع الزراعي[163].

2-القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم مؤشرات تطور الدول،كما أنه المحرك الأساسي لعملية التنمية. فعملية الصناعة بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي،كما أنه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع المتطلبات العالمية و المحلية و زيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي،ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة،مثل الموارد البشرية و الأولية،كما أن هذا القطاع يقتضي استخدام معطيات العلم و التكنولوجيا في الإنتاج الصناعي و استخدام الاساليب الحديثة في الإدارة و تنظيم الإنتاج.[164]

فالتصنيع ضروري بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي من أجل تحقيق التنمية،و لبوغ ذلك اخترنا بعض الدعائم التي يمكن أن ترتكز عليها من أجل تطوير هذا القطاع و هي كالتالي:[165]

- الاعتماد على سياسات استثمارية منسجمة.

- إقامة اندماج صناعي قطاعي عن طريق اختيار الصناعات المشتركة ذات الأولوية.

- خلق ميكانيزمات مؤسسية ملائمة.

- وضع برامج مشتركة تضمن الإندماح في المجال الصناعي و توسيع المشاريع القائمة وطنيا أو ثنائيا و لما لا جعلها مشاريع اتحادية.

---

[162]- د.عبد الحميد براهيمي،نفس المرجع السابق،ص455.
[163]- نفس المرجع السابق،ص455.
[164]- محمد زوزي،تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه،ص9.
[165]- دعبد الحميد براهيمي،نفس المرجع السابق،ص451.

– التركيز على الصناعات التي تهدف إلى تحقيق النمو الغذائي و الإكتفاء الذاتي و التي تلبي الإحتياجات الضرورية للمجتمع.

3–القطاع التجاري و المالي و النقدي:

يعتبر إقامة سياسة مغاربية مشتركة في هذه القطاعات ديناميكية لإعادة هيكلة الصناعة و الزراعة و كذلك في تنمية المبادلات التجارية المغاربية.ولهذا لابد من العمل على وضع تشريعات و أنظمة موحدة لتنمية الصادرات و القيام بالاستيراد المشترك و ضبط إطار عام للمنافسة الشريفة و التنسيق بين سياسات الأسعار و الدعم و توحيد المواصفات و العمل الموحد أيضا فيما يخص تنسيق السياسات في المجال الضريبي و المحاسبي و الرقابة على الصرف و في مجال الاستثمار و التأمين و إعادة التأمين و النقد قصد الوصول إلى أنظمة موحدة في هذا الميدان.

4–قطاع النفط:

يعتبر النفط كذلك وسيلة لتحقيق التنمية.ففي هذا الميدان لازالت دول إتحاد المغرب العربي تعاني من كابوس التبعية الخارجية،بالدرجة الأولى بالنسبة للدول اللانفطية التي تعتمد على توريد حاجاتها من الطاقة من الخارج و بالدرجة الثانية للدول النفطية المتوقفة على الخارج في تقويم ثروتها النفطية و ترويجها بالأسواق الخارجية،فقضية النفط هي قضية تنمية،حيث تحتل مرتبة مركزية في السياسات الاقتصادية عند الأنظمة المغاربية،وتهيمن بصفة مباشرة على اختيار نمط التنمية و نوعية الارتباطات الخارجية[166].فلذلك لابد من العمل على تطوير هذا القطاع نظرا لأهميته،وذلك عن طريق تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط و الغاز الطبيعي و ترشيد استخدام الطاقة و البحث المشترك عن مصادر جديدة و متجددة لها،وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في دول الإتحاد و إرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين بلدان إتحاد المغرب العربي لبحث الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وتنمية صناعات بترو كيماوية مغاربية و العمل على توسيع و ربط شبكات الكهرباء و تطوير وسائل إنتاج الكهرباء[167].

[166]- د.مصطفى الفلالي،المغرب العربي الكبير نداء المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الثالثة،2005،الطبعة الثالثة،ص ص135-136.

[167]- د.صبيحة بخوش،مرجع سبق ذكره،ص323.

5- في المجال الثقافي و العلمي:

يمكن تلخيص أهم المقترحات التالية:

1-خلق ثقافة التكامل :

عن طريق إيجاد بنية معرفية تكاملية وتنسيق المناهج وإقامة دورات للباحثين تؤهلهم للمساهمة في وضع رؤية مشتركة حول سبل جاوز المنطقة لحال التجزئة، وتقديم المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد وتبادل الأساتذة وإقامة ندوات ودورات تدريبية للشباب في مختلف الأقاليم والجامعات، وإنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري وإقامة برامج للتعاون الجامعي[168].

2- مركز للدراسات المستقبلية :

يقوم على دراسات الواقع الإقليمي والدولي وسبل تحقيق التكامل بين دول المنطقة، والذي أصبح حتميا في ظل المتغيرات الدولية[169].

المبحث الثالث : المشاهد المستقبلية لإتحاد المغرب العربي في ظل التحولات الداخلية.

تعرف الساحة الدولية حاليا تغيرات سريعة في شتى المجالات و تشهد الساحة المغاربية تحولات داخلية.

ففي ظل هذه الفترات الانتقالية و زيادة تدهور العلاقات الجزائرية المغاربية لجأنا إلى طرح مشاهد تتعلق بمصير مشروع إتحاد المغرب العربي.

1- المزيد من جمود و تفكك إتحاد المغرب العربي:

تعتبر العلاقات بين المغرب و الجزائر مازالت بالمتوترة بسبب الخلافات القائمة بين البلدين كغلق الحدود الجزائرية و قضية الصحراء الغربية التي مازالت تثير جدل كبير و ذلك من خلال تحكم كل من

[168]- د.كمال رزيق و بن مكلوف خالد،نفس المرجع السابق،ص14.
[169]- نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

المغرب و الجزائر بمواقفهما ونفس الشيء بالنسبة لتونس و ليبيا اللتان تعيشان فترة مرحلة انتقالية في ظل ثورات الربيع العربي.

كذلك يجب الإشارة إلى الوضع الأمني في الساحل الذي يعرف بتزايد الجماعات الإرهابية في المنطقة،ودون أن ننسى الاهتمامات الكبيرة للقوى العظمى للمنطقة.

ففي حال استمرار هذه الأوضاع على حالها،سوف يكون الأمر أكثر تعقيدا،فربما ستظهر إستراتيجيات جديدة من طرف تلك الدول التي تصر على الزعامة الإقليمية و التي هي في الحقيقة تساهم في تدهر الدول الضعيفة،وتستعمل إستراتيجية من أجل نهب ثروات تلك الدول[170].و في حال حدوث هذا الفعل المتوقع في المنطقة المغاربية، قد يصبح مشروع التكامل المغاربي في أواخر اهتمامات رؤساء دول المغرب العربي و هو الشيء الذي ربما يؤدي به إلى المزيد من الجمود و التفكك.

2- تفعيل إتحاد المغرب العربي:

هو مشهد بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال الشعوب.

فهناك العديد من الأسباب التي قد تكون حافزا في إعادة تفعيل الإتحاد المغاربي و التي نذكر منها ما يلي:

1- التحولات التي تعرفها كل من تونس و ليبيا في ظل ثورات الربيع العربي،و كذلك الجزائر قادمة على الانتخابات،المغرب ربما سوف يعرف تحولات سياسية و موريتانيا التي لم تكن عائقا أمام إتحاد المغرب العربي، ربما ستكون سببا في تكوين نخبة سياسية جديدة متفتحة على ثقافة التكامل و العمل الموحد.

2- التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي[171].

---

[170]- د.عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين،المغرب العربي،التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية،جامعة محمد الخامس،جامعة عبد الملك السعدي بالرباط،دراسة،ص386.

[171]- د.عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين،نفس المرجع السابق،ص386.

3 – التحديات المرتبطة بالأمن وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة.فمع تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي بفعل الثورات في كل من تونس، وليبيا التي تعرف انفلاتا أمنيا كبيرا، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر، ونتيجة تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية–المغربية، وتصاعد مشكلة الجماعات الإسلامية المتطرفة في جنوب دول المغرب العربي، كما أن هناك تزايدًا في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من موريتانيا وجنوب الجزائر، وتصاعد الحركات الإسلامية، ونزعة التطرف في تونس، وتَعرف دول الساحل منعرجًا خطيرًا من الممكن أن يؤدي إلى التدخل الأجنبي في مالي[172].

3–البقاء كتكتل محتشم في ظل التبعية الخارجية:

بقاء انخراط دول المغرب العربي في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة[173]،كما أن الإتحاد الأوروبي لا يتعامل مع الإتحاد المغاربي ككتلة متجانسة،بل يتعامل مع كل دولة بشكل منفرد عبر اتفاقيات الشراكة.[174]وهو ما يفرض عليها تفعيل التكامل لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها حتى لا تبقى في هذه الوضعية.

خلاصة الفصل:

لقد لحقت بدول إتحاد المغرب العربي تحولات جديدة قد يكن من الصعب لها أن تواجهها،فاليوم هي غير قادرة على إحداث تغيرات سياسية،اقتصادية و اجتماعية و ذلك نظرا لغياب إستراتيجية واضحة و إهمالها لمشروع إتحاد المغرب العربي.

فمن خلال تعرفنا لأهم التحولات العالمية في شتى المجال،و تقديمنا لأهم التحديات التي تقف أمام دول الإتحاد وكذلك الملامح الكبرى التي ينبغي التركيز عليها لتفعيل التكامل المغاربي،نستخلص مدى أهمية التكامل و ضرورة أخذه بصيغة تتماشى مع مختلف المتغيرات الداخلية و الإقليمية.فالتحولات

[172]- عبد الوهاب عمروش،مستقبل الإتحاد المغاربي بعد الثورات العربية،مقال،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،القاهرة،2013.
[173]- نفس المرجع السابق،ص387.
[174]- محمد بوبوش،وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى،جامعة محمد الخامس.أكدال-الرباط،في مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد 42،ص92.

الداخلية التي تعيشها كل دولة من دول الإتحاد قد تكون حافزا في بعث التكامل المغاربي نحو النجاح أو هاجسا له و بقاءه كتكتل محتشم في ظل التبعية الخارجية.

خاتمة

الخاتمة:

لقد دخل العالم مرحلة تاريخية جديدة،تبرز فيها أهمية التكتلات الإقليمية التي أصبحت من أهم الفواعل الرئيسية على الساحة الدولية،حيث لم يصبح هناك خيار بالنسبة للدول سوى اللجوء إليها،خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة و تحدياتها المختلفة،كما أن التكامل الإقليمي أصبح من الخيارات الإستراتيجية بالنسبة للدول،وذلك من أجل تعظيم اقتصادياتها المحلية و ضمان سلامة حدودها و إبراز مكانتها على المستوى العالمي والدولي.

لقد أشرنا سابقا إلى أن دول إتحاد المغرب العربي تتمتع بكل مقومات التكامل،فقد كانت الأوضاع الداخلية التي عرفتها المنطقة و المستجدات الدولية التي ظهرت في أواخر الثمانينات،من أهم الأسباب التي دفعت بميلاد الإتحاد المغاربي.فرغم هذا لم يتمكن المشروع من بلوغ أهدافه،وذلك راجع لعدة أسباب منها سياسية،اقتصادية و أخرى قانونية.

فاليوم التكامل المغاربي أصبح ضرورة ملحة في ظل تنامي ظاهرة العولمة،و نظرا لما يحققه التكامل من فوائد على الدول الأعضاء في مجال الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لمواطنيها وكذا للوقوف في وجه التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة في ظل بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة وتتميز بالتكتلات خاصة مع اعتبار منطقة المغرب العربي من أهم المناطق المستهدفة من طرف القوى العظمى و حتى الدول الصاعدة كالصين مثلا أصبحت تبحث عن مناطق نفوذ في شمال إفريقيا.

فإن كانت المعوقات التي ذكرنها سابقا تعتبر بمثابة الهاجس الرئيسي في دفع الدول المغاربية إلى التكامل ،فإنه لابد من توفر حلول أخرى لتكون حافزا إضافيا ودافعا إلى انتهاج سياسة التنسيق والتعاون فيما بينها،فكل التحديات المتزايدة اليوم خارجيا أو داخليا هي عوامل تدفع بالدول المغاربية إلى تنسيق العمل فيما بينها وانجاز سياسات وتنفيذ سياسات مشتركة وتبادل المعلومات والخبرات لتقارب وجهة النظر بين الدول وتقارب المصالح والسياسات لقضاء هذه المصالح.

فنحن نرى أن المستقبل هو مستقبل التكتلات الإقليمية،عالم التكنولوجيا،عالم الشركات و المشاريع الكبرى،فلذلك يتوجب على دول إتحاد المغرب العربي أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتفعيل هدف التكامل و الذي بدونه لن يستطيع بناء مشروع مغاربي قادر على البقاء و المنافسة في ظل العولمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

1-الكتب:

1-الدكتور بوقارة حسين،إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي،دار هومه،الجزائر،2010.

2-الدكتور بوقارة حسين،التكامل في العلاقات الدولية،سلسلة دراسات دولية رقم 03،مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر.

3-الدكتورة،صبيحة بخوش،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية1989-2007،دار الحامد للنشر و التوزيع،2010.

4-الدكتور، فؤاد أبو ستيت،التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة،الدار المصرية اللبنانية،2004.

5-إبراهيم بوليحة،مجلس الشورى المغاربي ،تأسيسه،تنظيمه,عمله،منشورات مجليس الأمة.

6-الدكتور،جمال عبد الناصر مانع،اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،دار العلوم للنشر و التوزيع،2004.

7-محمد علي داهش ،و رواء زكي يونس،اتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي الواقع و متطلبات المستقبل،مركز الإمارات للدراسات و البحوث العلمية.

8-الدكتورلرعبد العزيز بن عثمان التويجرى،العالم الإسلامي في عصر العولمة،دار الشروق،2004.

9-الدكتور جورج بترس كتورة،العولمة الثقافية الحضارات على المحك،دار الكتاب الجديد المتحدة،2004.

10-الدكتور صالح الرقب،العولمة،الجامعة الإسلامية،الطبعة الأولى،2003.

11-الدكتور عبد الحميد براهيمي،المغرب العربي في مفترق الطرق،مركز دراسات الوحدة العربية.

12-الدكتور مصطفى الفلالي،المغرب العربي الكبير نداء المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الثالثة،2005،الطبعة الثالثة.

2-البحوث و المقالات:

1-لدكتور لعجال أعجال محمد لمين،معوقات التكامل في إيطار الإتحاد المغاربي،مجلة الفكر،العدد الخامس.

2- بوز غاية باية،بن داود العربي،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

3- عبد الغني عماد،العولمة مقاربات متعددة،المركز الثقافي للحوار و الدراسات.

4- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.

5- محمد أحمد السامرائي،العولمة السياسية ومخاطرها على العالم العربي،دراسة،الجامعة المستنصرية بغداد.

6-ا لدكتورسليمان كايد،دور الجامعات في مواجهة تحديات العولمة الثقافية و بناء الهوية العربية الأصيلة و المعاصرة،دراسة،جامعة القدس المفتوحة.

7- الدكتورأحمد بن بيتور،المغرب العربي ضمن منطقة متحولة و عالم تسوده العولمة،مركز الجزيرة للدراسات.

8-ا لدكتورمحمد مزيان و د.آمنة يسمين بلقاسمي،،مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة و هران،الجزائر،العدد الثامن.

9- جواد راشمى،التكامل المغاربي و مأزق التنمية رباعي الأضلاع،مركز المشروعات الدولية الخاصة.

10-الدكتورعبد الرزاق مقري،الثورات العربية و العلاقات البينية المغاربية،مركز الجزيرة للدراسات،2013.

11-الدكتور كمال رزيق و بن مكلوف خالد،فرص و تحديات التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقعو الآفاق،المؤتمر الدولي العلمي التاسع الوضع الإقتصادي بين الواقع و الآفاق.

12-عبد الوهاب عمروش،مستقبل الإتحاد المغاربي بعد الثورات العربية،مقال،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،القاهرة،2013.

13-عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين،المغرب العربي،التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية،جامعة محمد الخامس،جامعة عبد الملك السعدي بالرباط،دراسة.

14-محمد بوبوش،وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى،جامعة محمد الخامس.أكدال-الرباط،في مجلة بحوث إقتصادية عربية،العدد 42.

15- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،القطاع الإقتصادي،إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات بعنوان الدول العربية أرقام و مؤشرات،العدد الرابع،سنة 2013.

16-صندوق النقد العربي،التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2012.

3-الرسائل الجامعية:

1-نادية العقون،العولمة الإقتصادية و الأزمات المالية،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة،2013/2012.

2- صفية نزاري،ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010 .

3- محمد زوزي،تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه،2010/2009 .

4- ماشي بن صاحب بن علي العمري،دور المؤسسات التربوية لمواجهة بعض مظاهر العولمة،المملكة العربية السعودية،جامعة أم القرى،رسالة ماجيستير.

4-المواقع الإلكترونية:

1- إلهام نايت سعيدي،دور المجتمع المدني في تفعيل الإتحاد المغاربي،في:

.http://www.politics-ar.com

2-الدكتور أمحند برقوق،العولمة السياسية،http://www.politics-ar.co .

3- مجلس الشورى المغاربي،في:http://www.majliselouma.dz ،تاريخ .

4-الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإفريقية،الجمهورية الإسلامية الموريتانية،في:http://www.maghrebarabe.gov.mr .

ثانيا باللغة الأجنبية:

1-Tamani fadhila,intégration économique régionale au maghreb :enjeux contraintes et perspectives,mémoire de magister,université de tizi ouzou ,2012.

2-Jean Baechler et Ramine Kamrane,aspects de la mondialisation politique,académie des ciences morales et politiques,paris.

3-Dr.Iuliana pastin,réflexion sur la mondialisation culturelle,université de crestina,dimitrie cantemir.

4- Luis martinez,L’Algérie,l’union du maghreb arabe et l’intégration régionale,centre d’études et de recherche intérnationales,paris,2006.

الفهرس

الفهرس

الإهداء.....أ

شكر و عرفان.....ب

عرض الخطة.....ج

قائمة الجداول.....هـ

الملخص.....و

مقدمة:.....2

الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي..... 9

المبحث الأول : التكامل الإقليمي..... 10

1- تعريف التكامل :..... 10

2-التفرقة بين التكامل و بعض المفاهيم المشابهة له:..... 10

3-مجالات التكامل:..... 11

4-الشروط الأولية للتكامل:.....12

5-أهداف التكامل:..... 14

6-المشاكل التي تعاني منها نظرية التكامل:..... 15

المبحث الثاني: التكامل الإقليمي السياسي:..... 16

1-مفهومه:.....16

2-شروط التكامل السياسي:.....17

3-مناهج التكامل.....18

المبحث الثالث : التكامل الاقتصادي.....24

1-تعريف التكامل الاقتصادي:.....24

2-مراحل التكامل الاقتصادي :..... 25

3-خصائص التكامل الإقتصادي :..... 27

4-دوافع و شروط التكامل الاقتصادي:.....30

الفصل الثاني: ماهية إتحاد المغرب العربي..... 34

المبحث الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي.....34

1-الوقائع التمهيدية لتأسيس الإتحاد:..... 34

2 -قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي:.....36

1-الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي:.....36

2-معاهدة إنشاء إتحاد المغرب:.....37

3-قرار بالمصادقة على أعمال اللجنة المغاربية الكبرى:.....37

3-أهداف معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي:.....37

4-أجهزة الإتحاد..... 38

1-مجلس الرئاسة.....38

2-مجلس الوزراء الأولين:.....40

3-مجلس وزراء الخارجية:.....40

4-الأمانة العامة:.....40

5-مجلس الشورى:.....42

6-الهيئة القضائية:.....45

7-لجنة المتابعة:.....46

8-اللجان المتخصصة:.....46

9-المجالس الوزارية القطاعية:.....47

10-الأجهزة ذات الطابع التخصصي:.....49

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي.....52

1-الإعتبارات الجغرافية و التاريخية:.....52

1-التسمية.....52

2-الموقع و التضاريس:.....53

3-المناخ:.....54

4-المساحة:.....56

2-الإمكانيات و الموارد المتاحة لدى دول الإتحاد المغاربي:.....56

1-الإمكانيات الزراعية:.....56

2-الثروات المعدنية و الطاقوية:.....57

3-الطاقات البشرية:.....59

المبحث الثالث: دوافع قيام الإتحاد المغاربي و أسباب فشله.....60

1-الدوافع.....60

1-العوامل الداخلية:.....60

2-العوامل الخارجية:.....63

2- أسباب فشل مشروع الإتحاد المغاربي.....65

1-الوضع الأمني في الجزائر:.....65

2-أزمة لوكربي:.....66

3-ظهور مشاريع جديدة في المنطقة:.....66

4-قضية الصحراء الغربية:.....67

5-المعاهدة و محتواها:.....68

6-التبعية الإقتصادية:.....69

الفصل الثالث: مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل العولمة.....72

المبحث الأول: العولمة و تحديات إتحاد المغرب العربي.....72

1-مفهوم العولمة:.....72

2 -أشكال العولمة:.....73

3-أدواة العولمة:.....75

4-أهم التحولات التي أسفرت عنها العولمة:.....77

5-تحديات دول إتحاد المغرب العربي في ظل العولمة:.....78

المبحث الثاني:سبل تفعيل إتحاد المغرب العربي.....79

1 - في المجال السياسي.....80

2-في المجال الإقتصادي.....81

3 -في المجال الثقافي و العلمي.....84

المبحث الثالث : المشاهد المستقبلية لإتحاد المغرب العربي.....84

1- المزيد من جمود و تفكك إتحاد المغرب العربي: 84

2- تفعيل إتحاد المغرب العربي:.....85

3- البقاء كتكتل محتشم في ظل التبعية الخارجية:.....86

الخاتمة:.....89

قائمة المراجع:..... 91